الجزء الثاني

د. موسى أبو مرزوق

في العُمق

قِراءَةٌ في الفِكرِ الحَركيِّ والسِّياسيِّ

إعداد: د. بلال خليل ياسين

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ملحق الوثائق

ملحق الوثائق

وثيقة رقم 1:

حديث صحفي لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) موسى أبو مرزوق يعرض فيه مبادرة سياسية[1]

19–25 نيسان/ أبريل 1994

■ **ما الجديد الذي دفع بالقيادة الصهيونية إلى هذه الحملة من التهديدات ضدّ الأردن وحركة "حماس"؟**

□ تواجد الحركة في الأساس وبجسمها القوي حيث كانت نشأتها في وسط الشعب الفلسطيني ومعروف أن كوادر الحركة وتنظيمها في الأراضي المحتلة، والتواجد الخارجي شيء طبيعي سواء أكان ذلك أنصاراً أو متحدثين وناطقين رسميين باسم الحركة وهو تواجد سياسي وإعلامي في أغلب دول المنطقة، لكن رابين حاول نتيجة فشله في تحجيم الحركة أو مواجهتها أو وقف عملياتها المسلحة حاول أن يُلقي تبعات هذه الأعمال على الخارج حتى لا يُعطي للإسرائيليين فرصة كبيرة لنقد سياساته وتبيان عوراته وعجزه عن توفير الأمن والسلامة لهم، وهذه ليست المرة الأولى التي يُلقي فيها تبعات سياساته على أطراف خارجية، فعندما خُطف الجندي طوليدانو اتهمت إسرائيل الولايات المتحدة بأنها تحتضن قيادات "حماس"، كما اتهمت سورية أيضاً بأنها تحتضن الحركة والآن تتهم الأردن بهذه الاتهامات الباطلة وهنا أعرب عن استغرابي لكون الإدارة الأميركية تؤيد هذه الدعاوى والاتهامات وهي تعلم أنها غير صحيحة بل ولقد ردت على اتهامات "إسرائيل" لها

[1] حديث صحافي لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين ("حماس") يعرض فيه مبادرة سياسية، دمشق، في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 5، العدد 18، ربيع 1994، ص 281. نقلاً عن صحيفة **السبيل**، عمّان، العدد 26، 19–1994/4/25، ص 11 و24. وقد أجرى المقابلة هاتفياً سميح المعايطة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

في أوائل عام 93 بنفي أي وجود لقيادات "حماس" العسكرية على أراضيها وأثبتت أن العمليات العسكرية للحركة تدار تخطيطاً وتنفيذاً من داخل فلسطين، وهنا لا بدّ من التأكيد على أمور منها:

1. إن حركة "حماس" حصرت معركتها في فلسطين كأرض محتلة ولنا حق المقاومة بكافة السبل المتاحة وهذا ما التزمت به الحركة.

2. تهديدات رابين تكشف عجز العدو عن مواجهة "حماس" ومحاولة استعداء الأشقاء عليها.

3. لقد كانت ولا زالت كتائب القسام تعلن عن عملياتها في داخل فلسطين وبأشكال مختلفة منها إلقاء منشور في أرض المعركة أو الإعلان عن العملية بالكتابة على الجدران أو مكبرات الصوت أو الاتصال بوكالات الأنباء أو توزيع منشور يحمل توقيع الكتائب. أمّا تصريحات من يمثلونها في الخارج فما هي إلا تعقيبات وتأكيدات لتلك الطرق، وهذا ما حصل أيضاً بعد العملية الأخيرة.

[.....]

■ **هنالك محاولة لإثارة مخاوف لدى الأردن من خطورة وجود نشاط لحركة "حماس" على الساحة الأردنية ويحاول البعض تأكيد هذه المخاوف من خلال المخزون التاريخي في علاقة الأردن مع فصائل منظمة التحرير، فما هي قابلية تحقق هذه المخاوف فيما يتعلق بحركة "حماس"؟**

□ نحن نعتقد أن أمن واستقرار أي دولة عربية وخاصة الأردن قوة داعمة للحق الفلسطيني، وأن أي اهتزاز لأي بلد عربي سيصب سلبياً على القضية الفلسطينية، وقد شاهدنا ذلك مراراً فكانت النتيجة أن الضعف العربي ينعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

نحن ندرك أن الأردن يواجه ظروفاً صعبة وضغوطات متعددة نتفهمها، كما نؤكد أن موقفه من التهديدات الصهيونية الطائشة كان متميزاً ويُشكر عليه.

ونحن من موقع المسؤولية لن نترك لعدونا حجة للصيد في الماء العكر وسنتخذ من الخطوات والإجراءات ما يكفل ذلك حفاظاً على أمن واستقرار الأردن.

نحن لا نمارس العمل العسكري من الخارج أمّا التصريحات التي تتحدث عن عمليات الثأر الخمس فهذه أوردت في بيانات لكتائب القسام في فلسطين ولم تكن التصريحات أكثر من تأكيد لهذا.

نعتقد أن هذه التخوفات ليس لها من دواعٍ على الإطلاق لأننا حريصون على اللحمة الأردنية وأمن واستقرار هذا البلد.

[.....]

■ **من خلال معطيات الساحة الدولية والعربية والفلسطينية يبدو أن "حماس" مقبلة على مواجهة حرب شرسة مع العدو الصهيوني وحلفائه وخاصة في قيادة المنظمة، خاصة وأنها تقف وحيدة في مواجهة العدو الصهيوني عسكرياً، خاصة في ظلّ الغياب غير المبرر لبقية الفصائل العشر المعارضة لمسيرة التسوية الحالية. السؤال كيف ستواجه "حماس" هذه الحرب الشرسة؟**

□ نحن مدركون أن الشعب الفلسطيني ومنذ النكبة الأولى يواجه المؤامرات المتتالية ويُقدم التضحيات الكبيرة وحركة "حماس" جزء من هذا الشعب وتستمد قوتها، بعد الله تعالى، من عزم هذا الشعب على مواصلة جهاده حتى تحقيق آماله وتطلعاته وعودة أرضه. نحن مدركون لخطورة المرحلة القادمة وهي ذات الخطورة التي واجهها الشعب الفلسطيني في مراحل تاريخه المختلفة داخل فلسطين وخارجها.

المستجد في هذه القضية أن جزءاً من الشعب الفلسطيني اختار طريقاً آخر ولديه مبررات نختلف معه في سردها أو التعامل معها، لكن هذه الاختلافات لن تكون من عوامل اختلاف الشعب الفلسطيني في مقاومته للاحتلال، وأعتقد أن محاولات حلّ الصراع من خلال المفاوضات الجارية لن يكتب لها النجاح لأنها لم تتناول لُب القضية ولا تعمل على إزالة أسباب الصراع مما يعني بقاء الصراع.

لن ننقل الصراع إلى الساحة الفلسطينية وسنتعامل معه كأبناء للشعب الفلسطيني مهما اختلفت الاجتهادات، ونرجو أن يتعاملوا مع الساحة الفلسطينية بنفس هذا القدر وستبقى الحركة في جهادها مستمرة وكما نعاني من الاضطهاد والسجن فهم يُعانون أيضاً، وسنستمر في تقديم التضحيات ودفع ضريبة الحرية.

■ **بعد تطبيق اتفاق الحكم الذاتي الكلي أو الجزئي سيظهر على الساحة واقعان: واقع مقاومة الاحتلال الذي ستستمر "حماس" فيه، وهناك مؤسسات الحكم الذاتي والجوانب الحياتية والمعيشية للشعب الفلسطيني، كيف ستتعايش "حماس" مع هذه المؤسسات والجوانب الحياتية والخدماتية؟**

□ نحن جزء من الشعب الفلسطيني ولا يمكن أن نغيب عن مصالحه وقضاياه وسنبقى ندافع عنها، وسنبقى عنصراً فعالاً في كافة أوجه الحياة من تعليم واقتصاد وخدمات سواء في داخل الحكم الذاتي أو خارجه.

أمّا القضية السياسية وهي إدارة الحكم الذاتي الإداري والتطبيع، بالتأكيد لن نتعامل معها بإيجابية، فنحن لن نساهم في بناء مؤسسات لا تخدم الشعب الفلسطيني، إلا إذا كانت تلك المؤسسات قد خرجت عن الإطار المرسوم وأصبحت تُعبّر عن طموحات الشعب الفلسطيني حينئذ يمكن للحركة أن تعيش المرحلة وتخدم الشعب الفلسطيني من خلال نفس الإطار.

ومن هنا نحن لن نخلق كثيراً من المصاعب لتلك الإدارات وسنحرص على توجيه جهودنا نحو مقارعة العدو.

■ **حتى لو تعاملت مؤسسة الحكم الذاتي مع "حماس" باعتبارها تنظيماً غير مشروع وخارجة عن القانون؟**

□ أعتقد أن هذه القضية يصعب على مؤسسات الحكم الذاتي أن تلمسها أو تقترب منها؛ نحن جزء من الشعب الفلسطيني، ليس جزءاً بسيطاً حتى يمكن مطاردته، وبالتالي يصعب عليهم اتخاذ مثل هذه الخطوة وأعتقد أنهم لن يقدِموا على قرار طائش مثل هذا.

■ **ورد في البيان السياسي الصادر عن المكتب السياسي للحركة فقرة تقول: (إن أي سلام في المنطقة يجب أن يقوم على انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة وإجراء انتخابات حرة في الضفة والقطاع لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني الذين سيقررون الخطوات التالية ومستقبل القضية)، هذا الحديث هل يعني أن تطوير صيغة التسوية المطروحة حالياً سيحظى بقبول حركة "حماس"؟**

□ نحن كحركة مقاومة نرى أنه إذا أرادت حكومة العدو أن تخرج من هذا المأزق الذي تعيشه فليس الطريق فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني، نحن نقول إنه يمكن أن يكون هناك معاهدة سلام أو هدنة لنترك مجالاً للخروج من الأوضاع الإقليمية المعقدة والانفكاك من هذه الأزمة.

فقرارات الشرعية الدولية اعتبرت الضفة والقطاع والقدس أراضي محتلة يملكها ويعيش عليها الشعب الفلسطيني فإذا أرادوا أن تتوقف المقاومة في هذه اللحظة فالمطلوب:

1. انسحاب القوات الصهيونية من الضفة والقطاع والقدس.

2. تفكيك المستوطنات.

3. التعويض عن الخسائر والضحايا الناجمة عن الاحتلال.

4. إجراء انتخابات حرة ليقرر الشعب الفلسطيني قيادته المنتخبة، هذه القيادة المنتخبة هي التي ستعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني ومستقبل الصراع، فإذا ما انتُخبت الحركة فلها موقف واضح من الصراع، أما إذا كانت أقلية فإنها ستعبر عن وجهة نظرها بكامل حريتها، وسنحترم رأي الأغلبية المنتخبة.

ما نطرحه هو طريقة للخروج من المأزق الحالي، أما تفاوض منظمة التحرير مع العدو الصهيوني على أسس لا نراها سليمة، أما الجهة التي لها الحق في طرح رؤى تتعلق بمستقبل الصراع فلا بدّ أن تكون قيادة منتخبة وممثلة للشعب الفلسطيني.

نحن لا نعارض بأن يشرف على الضفة والقطاع والقدس قوات إشراف دولية أو شرطة فلسطينية أو الإدارات العربية التي كانت خاضعة لها أو جزء منها قبل عدوان 67.

■ **هل هذه مبادرة سياسية؟**

□ إن أحببت أن تسميها مبادرة سياسية فيمكن ذلك، وإن أحببت أن تسميها رؤية الحركة للخروج من المأزق فهي كذلك.

[.....]

وثيقة رقم 2:

كلمة د. موسى أبو مرزوق في المؤتمر الثاني لمؤسسة القدس الدولية[2]

بيروت، 2002/2/16

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين محمد وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وبعد:

لقد كانت مدينة القدس ولا زالت شامة بلاد العرب والمسلمين وزهرة مدائنهم تهفو إليها الملايين، وتتفطر لمصابها وحزنها أفئدة الأمة من المحيط إلى المحيط، وتتقاطر إليها مشاعر المسلمين والمؤمنين من شرق وغرب ومن شمال وجنوب، ويتحرق الكثيرون من عرب وعجم، مسلمين ومسيحيين لكي يدحروا الاحتلال الغاصب عنها ويعيدوا البسامة إلى شعبها ويمسحوا دمعة الحزن عن مسجدها المستباح وكنيستها المقهورة.

كيف لا... والقدس كانت ولا زالت آية في كتاب الله تتلى، وقبلة للمسلمين أولى، ومسرى لرسول الله في جوف الليل يهوى، حتى يشارق فجر تزدان فيه فلسطين بصوت الأذان الهادر، وقرع نواقيس القيامة الصامدة... ويعم التحرير والنصر جميع أرجاء الوطن العربي والإسلامي الكبير.

أيها الإخوة والأخوات:

على الرغم مما آلت إليه القدس وقضيتها اليوم في دهاليز المفاوضات أو على الأرض، وفي ظلّ رئاسة الإرهابي شارون لرئاسة الوزراء الصهيونية، فإنها ستبقى لبّ الصراع، والقضية الأساس في الصراع العربي الصهيوني، فلا يمكن تجاوزها أو القفز عنها طالما بقي الاحتلال جاثماً على أرضها ومهيمناً على شعبها ومقدساتها.

[2] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

فإضافة إلى ما يعانيه شعبنا الفلسطيني في القدس من مآسي وكوارث الاحتلال، فقد تعرضت المدينة في الربع الأخير من القرن الماضي، لعمليات تهويد وطمس واضح ومتعمد لمعالمها العربية والإسلامية، وقاد تعرض سكانها كذلك لعمليات تضييق وإجراءات تعسفية، تهدف إلى إخلاء المدينة المقدسة من ساكنيها، وسجل خلال المدة نفسها؛ هدم مئات المنازل، وخلع آلاف الأشجار، فضلاً عن عمليات طرد للسكان، وسحب لهوياتهم، وسجنهم واعتقالهم، وإبعادهم التعسفي خارج حدود الوطن.

لأجل القدس، ولحمايتها من ظلم وعسف الاحتلال، وللحفاظ على هويتها العربية، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وحتى تبقى القدس مدينة عربية عالية الأسوار، محصنة البنيان، تداعى نفر من المثقفين ورجال الفكر والساسة العرب، إثر مبادرة كريمة من المؤتمر القومي – الإسلامي، لضرورة العمل على حماية المدينة، وتحصينها أمام العدو الغاصب، وللحيلولة دون شطب معالمها، العربية والإسلامية، مشكلين لجنة تحضيرية أعدت لمؤتمر القدس والمؤتمر الذي انعقد في هذا العام الذي شكل بدوره مجلساً للأمناء في مظاهرة فريدة وتحت رعاية لبنانية كريمة جمعت أطياف الأمة جميعاً عرباً وعجماً مسلمين ومسيحيين، ألواناً مختلفة ومذاهب متنوعة، ونجم عن هذا التجمع الرائع انتخاب رئيس مجلس الأمناء فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، والأخوة الأساتذة: معالي الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر نائباً، وسماحة السيد علي أكبر محتشمي نائباً، ومعالي السيد ميشال إده نائباً، والدكتور مسعود الشابي أميناً للمجلس، وأوكلت للجنة التحضيرية مهمة مجلس إدارة المؤسسة لاستكمال التأسيس بمختلف جوانبه القانونية والإدارية واستكمال كافة اللوائح والنظم الخاصة بها، والانطلاق ببرمجة واعدة لتحقيق الأهداف التي تعاقدنا جميعاً عليها، والإعداد لعقد المؤتمر الثاني للمؤسسة، والذي كان مقرراً عقده نهاية الشهر المنصرم في الخرطوم، ولكن ونتيجة المشاكل التي عصفت بالعالم أخيراً لم يتيسر انعقاد المؤتمر في موعده، والذي كان مقرراً أن يقدم فيه مجلس الإدارة المؤقت تقريره عما أوكل إليه من أعمال.

واسمحوا لي أن أقدم لكم أعضاء مجلس الإدارة عرفان بجهدهم المتميز وحرصهم الكبير، وهم د. أحمد صادقي الدجاني، د. بيان الحوت، أ. حسن حدرج،

م. رفعت النمر، د. طارق متري، د. عبد الله النفيسي، الشيخ فيصل مولوي، د. محمد سليم العوا، د. محمد عمر الزبير، د. محمد عويضة، الأستاذ محمد السماك، د. مسعود الشابي، م. معن بشاور، ود. موسى أبو مرزوق، بالإضافة لعضو جديد متميز د. محمد أكرم العدلوني المدير العام لمؤسسة القدس.

أقدمهم لكم وقد أكملوا:

– كافة اللوائح والنظم للمؤسسة.

– إعداد استراتيجية العمل والخطة التنفيذية، ومباشرة العمل بها.

– استكمال الإجراءات القانونية وهي في مراحلها النهائية.

– تأثيث المكان وتعيين الموظفين والمباشرة بالعمل في مختلف الميادين التي أوكلها إليهم مؤتمركم الأول كأهداف للمؤسسة.

وفي الختام يطيب لي أن أتوجه بعظيم الشكر إلى كلٍ من الرئيس اللبناني العماد إميل لحود، الذي يسَّر لنا في ظلّ الظروف الصعبة، عقد مؤتمر القدس في لبنان، وكذلك جهوده المقدّرة والمشكورة في تسهيل إجراءات إشهار المؤسسة وتشريعها في لبنان.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى سمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني – أمير دولة قطر، الذي بادر مشكوراً بانتداب الدكتور محمد أكرم العدلوني لمؤسسة القدس، على نفقة الحكومة القطرية، وقد تمّ تعيينه مديراً عاماً للمؤسسة.

كما نتوجه بالشكر والتقدير لفخامة الرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير الذي رحَّب بعقد واستضافة المؤتمر الثاني لمؤسسة القدس في السودان.

كما يطيب لي أن أتوجه بعميق الشكر، وعظيم الامتنان لإخواني في مجلس الرئاسة، ومجلس إدارة مؤسسة القدس، الذين بذلوا ولأكثر من سنتين، جهوداً عظيمة، في كل المراحل، لنصل معاً إلى هذه النتيجة المشرقة.

كذلك لا بدّ من تسجيل كلمة شكر وعرفان لكل أولئك الذين بذلوا جهوداً بصمت، لتتمكن المؤسسة من رؤية النور، والانطلاق مع زميلاتها في دعم مدينة القدس، ونخص بالذكر الدكتور صلاح الدين الدباغ الذي يتولى متطوعاً ملف المؤسسة القانوني.

وأخيراً، نسأل الله أن يبارك في جهودنا من أجل القدس وأهلها، لتتمكن المدينة ومساجدها الأقصى وكنيسة القيامة من التحرر والانعتاق من نير الاحتلال، فهذا وعد الله الخالد بالنصر لنا ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾.

د. موسى أبو مرزوق

رئيس مجلس إدارة مؤسسة القدس

وثيقة رقم 3:

حوار بين حماس وفتح في القاهرة[3]

10–13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002

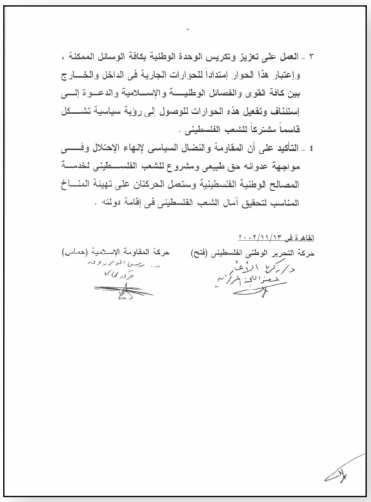

٣ ـ العمل على تعزيز وتكريس الوحدة الوطنية بكافة الوسائل الممكنة ، وإعتبار هذا الحوار إمتدادا للحوارات الجارية فى الداخل والخارج بين كافة القوى والفصائل الوطنيـــة والإسلامية والدعـــوة إلـــى إستئناف وتفعيل هذه الحوارات للوصول إلى رؤية سياسية تشـــكل قاسماً مشتركا للشعب الفلسطينى .

٤ ـ التأكيد على أن المقاومة والنضال السياسى إلنهاء الاحتلال وفـــى مواجهة عدوانه حق طبيعى ومشروع للشعب الفلســـطينى لخدمـــة المصالح الوطنية الفلسطينية وستعمل الحركتان على تهيئة المنـــاخ المناسب لتحقيق آمال الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته .

القاهرة فى ٢٠٠٢/١١/١٣

حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح) — حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

برعاية أخوية، واستضافة كريمة من الأشقاء في جمهورية مصر العربية عُقدت في القاهرة خلال الفترة من 10–13 تشرين ثاني (نوفمبر) 2002 ميلادية، جلسات حوار بين وفد من حركة فتح برئاسة الأخ الدكتور/ زكريا الآغا ووفد من حركة حماس برئاسة الدكتور/ موسى أبو مرزوق.

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد اتسمت جلسات الحوار بالعمق والإيجابية، وروح المسؤولية والأخوة التي تعكس واقع وحدة الشعب الفلسطيني بمختلف فصائله وقواه الإسلامية والوطنية حول أهدافه الوطنية العادلة، وكفاحه المستمر من أجل التحرر وإنهاء الاحتلال عن أرضه ومقدساته وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ووقف المجتمعون بإجلال وإكبار أمام الصمود البطولي لشعبنا الفلسطيني المجاهد، والتضحيات العظيمة الهائلة التي قدمها، وبشكل خاص في انتفاضة الأقصى التي تحدى فيها شعبنا الاحتلال، فتحركت الجماهير للدفاع عن نفسها لمواجهة آلة البطش العسكرية للاحتلال وتصدت لعدوانها وواجهت بشجاعة المجازر وسياسة التنكيل وتدمير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية لشعبنا، والتفَّت حول قواها الوطنية والإسلامية في مواجهة الاحتلال والعدوان، الأمر الذي أفشل سياسة الاحتلال الرامية إلى كسر صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني أو تفتيت وحدته الداخلية

[3] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق.

والنيل منه والتصدي لمحاولات فرض قيادة بديلة على الشعب الفلسطيني وفقاً لرغبات خارجية.

وتوجه المجتمعون بالإجلال والاحترام إلى أرواح شهداء شعبنا الأبطال وبالتحية والتقدير لأسرانا الرابضين خلف الأسوار والقضبان، وإلى ذويهم الصابرين بالدعاء أن يمن الله عليهم بالفرج والحرية وعلى جرحانا بالشفاء العاجل.

ويُثَمِّن المجتمعون دور جمهورية مصر العربية بقيادة السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك، والجهود التي بذلتها من أجل توفير الظروف المناسبة لإنجاح الحوار بين الوفدين مما يعتبر استمراراً لدور مصر التاريخي في حماية ورعاية القضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق الوطنية العادلة والثابتة للشعب الفلسطيني.

وقد تداول الوفدان خلال جلسات الحوار مختلف القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني، والمتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية اتفقت الحركتان على ما يلي: -

1- التأكيد على استمرار الحوار الثنائي بين الحركتين عبر لجنة ثنائية دائمة للحوار، لمناقشة كافة القضايا الجوهرية والأساسية التي من شأنها تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

2- تشكيل لجنة مشتركة من الحركتين في الداخل، وذلك للتنسيق الثنائي، وبحث واتخاذ كافة التدابير اللازمة لوقف عدوان قوات الاحتلال على شعبنا الفلسطيني وحماية إنجازاته وفقاً لتوجيهات قيادتي الحركتين.

3- العمل على تعزيز وتكريس الوحدة الوطنية بكافة الوسائل الممكنة، واعتبار هذا الحوار امتداداً للحوارات الجارية في الداخل والخارج بين كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والدعوة إلى استئناف وتفعيل هذه الحوارات للوصول إلى رؤية سياسية تشكّل قاسماً مشتركاً للشعب الفلسطيني.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

4- التأكيد على أن المقاومة والنضال السياسي لإنهاء الاحتلال وفي مواجهة عدوانه حق طبيعي ومشروع للشعب الفلسطيني لخدمة المصالح الوطنية الفلسطينية وستعمل الحركتان على تهيئة المناخ المناسب لتحقيق آمال الشعب الفلسطيني في إقامة دولته.

القاهرة في 2002/11/13

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
د. زكريا الأغا	د. موسى أبو مرزوق
عضو اللجنة المركزية	حركة حماس

وثيقة رقم 4:

البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة[4]

17 آذار/ مارس 2005

تلبيةً لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها، عُقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة من 15 إلى 17 آذار/ مارس 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

1- أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

2- وافق المجتمعون على برنامج للعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة، مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وُجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

3- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

4- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتمّ التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

---

[4] موقع إسلام أون لاين، 2005/3/17، انظر:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-03/17/article09a.shtml
وانظر أيضاً: محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 69.

5- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتمّ التراضي عليها بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

6- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصفّ الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يُعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

وثيقة رقم 5:

نص وثيقة الوفاق الوطني المعدّلة[5]

28 حزيران/ يونيو 2006

مقدمة:

انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة، تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري، وتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، والاستيلاء على الأغوار، وضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقاً من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني وديمقراطي مما يفرض استراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء، وإلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وإلى كافة

---

[5] عرب 48، 2006/6/28، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=19&id=37631
وانظر أيضاً: محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 514.

القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي.

تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملاً والمقدمة جزء منها:

1. إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل، من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وضمان حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز، مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا.

2. الإسراع في إنجاز ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة آذار 2005، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة، وإن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام 2006، بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق، حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

3. حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضدّ الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4. وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني، على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته، تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة؛ من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية، دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال، ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم.

5. حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة لهذه السلطة، التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه. وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام "القانون الأساسي" للسلطة، والقوانين المعمول بها، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب، وفقاً لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك، وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل، وفقاً لأحكام "القانون الأساسي" وللمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية، وخاصة الجهاز القضائي مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافة وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

6. العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراغبة، على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي، وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة، وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال، وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

7. إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م.ت.ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة، على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد؛ لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه.

8. تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس، يجب أن تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و(م. ت. ف) والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ومجلساً تشريعياً وتشكيلات المقاومة كافة.

9. ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم، والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تنبثق عنه هيئات متابعة، وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به، ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار 194 بخصوص حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

10. العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم، والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها.

11. التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية، طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية والاتحادات والنقابات والجمعيات، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية، واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه، واحترام سيادة القانون والحريات الفردية والعامة، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز، وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

12. رفض وإدانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على شعبنا، ودعوة الأشقاء العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و(م. ت. ف) وسلطته الوطنية، ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية، الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا.

13. دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة (م. ت. ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14. نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها، وما يقود إلى الفتنة وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد، مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي، بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها، على أساس ما يكفله القانون وحقّ الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات، شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

15. إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة؛ لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة، وبما يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا.

16. ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري، وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين، وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني، الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

17. دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة، لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة، والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

18. العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام؛ لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضدّ الاحتلال وممارسته والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما.

وثيقة رقم 6:

حوار مع د. موسى أبو مرزوق حول الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة[6] [مقتطفات]

صيف 2006

أجرى الحوار: ماجد كيالي

* الأخ الدكتور موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، باسم مؤسسة الدراسات الفلسطينية وهيئة تحرير مجلة الدراسات أرحب بكم في هذا الحوار حول الأزمة الفلسطينية والتطورات الراهنة. الغاية من هذا الحوار إيجاد نوع من التفاعل والتواصل مع مختلف الأطياف السياسية في الساحة الفلسطينية، للبحث في إشكاليات الأزمة الفلسطينية، تعقيداتها وكيفية الخروج منها.

المشاركة بالانتخابات وتشكيل الحكومة

* **سنبدأ بسؤال يتعلق بتشكيل الحكومة، لماذا اختارت حماس تشكيل حكومة من لون واحد، أو لماذا لم تذهب حماس نحو تشكيل حكومة من شخصيات وطنية قريبة منها، تخضع لرقابتها وتوجيهها ومحاسبتها، وكان ممكن لمثل هذا الخيار أن يجنب حماس التزامات السلطة وتبعاتها السياسية التي تتعلق بالمفاوضات أو التي تتعلق بالاحتكاك بسلطات الاحتلال الإسرائيلية؟**

** شكراً لمجلة الدراسات الفلسطينية، وأعتقد أن هذه فرصة جيدة لمشاركة الجميع في الهم الفلسطيني، خاصة عبر هذه المجلة المحترمة. الوضع الفلسطيني حالياً يمر بكثير من المنعطفات، وهو منفتح على كثير من التوجهات، ما يعزز الحاجة للحوار. وفي الحقيقة فإن حماس منذ كانت في المعارضة طرحت قضية المشاركة السياسية،

[6] مقابلات: الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة، في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 17، العدد 67، صيف 2006، ص 7. أجرى الحوار مع د. موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ماجد الكيالي في جلستين: الأولى في 2006/6/24، والثانية في 2006/7/4 في دمشق. وقد شاركه في الحوار عبده الأسدي.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

والمشاركة في القرار الفلسطيني، اعتقاداً منا بأن المرحلة الراهنة تحتاج إلى الكل الفلسطيني، ليتحمل تبعاتها ومسؤولياتها. وبالتالي، فحينما دخلنا الانتخابات كان أحد أهم البنود التي طرحناها بند المشاركة السياسية. وقد قررنا الدخول في المجلس التشريعي، بعد أن كنا قاطعناه سابقاً، على أساس قناعة مفادها: ليكن هناك مشاركة سياسية فاعلة، وحماية لخيارات الحركة من خلال المؤسسة التشريعية، سواء كان خيارات المقاومة أو الخيارات المتعلقة بالقضايا السياسية والمجتمعية الأخرى. وهكذا فحينما نجحت الحركة، فتحت باب الحوار لتشكيل حكومة ائتلاف وطن، مع جميع الكتل البرلمانية الممثلة في المجلس التشريعي، حرصاً منا على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكننا ووجهنا بقرار الإخوة في حركة فتح بعدم المشاركة، وبالتحريض على ذلك، وفاقم من هذا الأمر الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية، في هذا الاتجاه. المشكلة أن الكتل البرلمانية الأخرى لم تكن واسعة التمثيل في المجلس، ومع ذلك فقد دخلنا في حوارات مع كل الكتل المتمثلة حتى ولو بعضو واحد، وقد اتضح لنا بأن معظم الكتل ليس لديها خلافاً معنا حول البرنامج، ولكن عدم قبولها المشاركة في الحكومة يعود إلى ضغوطات داخلية وخارجية مورست في الساحة الفلسطينية.

* **اسمح لي دكتور نحن نسأل هنا لماذا لم تذهب حركة حماس نحو تشكيل حكومة من شخصيات وطنية ذات كفاءة وتكون مغطاة من حركة حماس؟**

** كان هذا أحد الخيارات المفتوحة عند حماس، وقد فتحنا هذا الموضوع مع عدد من الشخصيات، لكننا في هذا الأمر نرى؛ أولاً، أن أي حكومة تأتي للسلطة هي حكومة عليها مسؤوليات وليس لها صلاحيات. ثانياً، هذه وزارة سياسية، وليست مجرد وزارة خدمات. ومعلوم أن الخدمات كلها متعلقة بالعدو، وهو الذي يقرر في تسييرها أو اتساعها وتضييقها، وبالتالي فإن القرار هنا سياسي وليس فني. ثالثاً، في ظلّ الصراع السياسي، وفي ظلّ وجود فلتان أمني، فإن أي وزير إن لم تكن له شوكة لا يستطيع أن يقوم بإدارة أعماله. وبالتالي، فمسألة وزير مستقل هذه سيكون فيها كثير من المظالم. رابعاً، لقد حاولنا أن نضع أكبر عدد من المستقلين في الوزارة، وحتى أننا ذهبنا إلى وزراء سابقين، لكننا جوبهنا بالرفض، بسبب

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الضغوط، الداخلية والخارجية. عموماً فإن مشكلة المستقل في الساحة الفلسطينية يجب أن نضعها في موضعها، فما بالك إذا كان هذا المستقل "التكنوقراط"، مجرد رجل مستغرق في مجاله العلمي والأكاديمي، وليس مسموحاً له لأن يكون حراً في تطبيق علمه وخبرته في القضايا الاختصاصية.

* **السؤال الذي يطرح نفسه، الآن هو: إذا كانت حركة حماس تعارض اتفاقات أوسلو، فكيف وفّقت بين ذلك وبين تبعات وجودها في الحكومة؟**

** هذا سؤال مهم، يرجعنا إلى قرار حماس بالمشاركة في تحمل مسؤوليات السلطة. فنحن نعرف أن الحكومة والمجلس التشريعي والرئاسة جاؤوا كنتيجة لاتفاقيات أوسلو، وكان قرار حماس رفض المشاركة في أول مجلس تشريعي، لأن المشاركة وقتها كانت تعني الإقرار بهذه الاتفاقيات. أما في الانتخابات الجديدة فكان هناك توافق بيننا وبين هيئة المجلس التشريعي من جانب، ومع فتح من جانب آخر، بأن يكون هناك تعديل للقوانين واللوائح الناظمة لانتخابات المجلس التشريعي، وهكذا فقد شاركت كل الفصائل في الانتخابات باستثناء الجهاد الإسلامي، وفق برنامجها السياسي ورؤاها السياسية، وضمنها قائمة حماس، التي تبنت برنامجاً سياسياً، يتضمن ثوابت وطنية وإسلامية واضحة، تتعلق بوحدة أرض وشعب فلسطين، وعلى قاعدة الحق في المقاومة. وكانت هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي، وبالتالي فإن هذه الانتخابات لم تكن ملتزمة بالنظم واللوائح التي صيغت باتفاقيات أوسلو، وهذا ما أثبتته النتائج، حيث أن الشعب الفلسطيني فوّض حركة حماس من خلال هذه الانتخابات لأن تقود مرحلته السياسية، ووفق برنامجها، مما استدعى من حماس التغيير في قرارها للاستجابة لهذا التفويض.

* **هذا يعني بأن الفوز بهذه الأغلبية شكل مفاجأة لكم. هل هذا ما استدعى التغيير؟**

** نعم كان ثمة مفاجأة استدعت تغيير القرار، لأنه لو لم نشارك في تشكيل الحكومة فسنقوم بتحمل كامل المسؤولية، من خلال الأغلبية في المجلس التشريعي. نحن نعلم بأنه سيكون هناك الكثير من المشكلات أمام هذه الحكومة، أبرزها موقف الحكومة الإسرائيلية من حماس، وحكومتها، وكذلك موقف الولايات المتحدة، التي

لم تكن وسيطاً نزيهاً في أي لحظة من اللحظات، وهي دائماً إلى جانب عدونا. على كلّ فإن هذا الخيار الذي وضعه الشعب الفلسطيني، حقق عدة مسائل في آن واحد؛ أولها، أنه بيّن للعالم كله بأن المسار السياسي الذي فرض على الشعب الفلسطيني لا يصلح له، وأنه صوّت لمشروع غيره. وثانيها، تأكيده بأن الشعب الفلسطيني غير راضٍ عن هذا التحالف غير النظيف مع الإدارة الأميركية، وأنه لا يريد من هذه الإدارة أن تكون فاعلة في القرار الفلسطيني، في مقابل استعادة مركز القرار مجدداً إلى منطقتنا العربية الإسلامية. ونحن نعتقد بأن هذه النقلة مفيدة لشعبنا. وثالثاً، التأكيد على خيار المقاومة وعلى برنامج الحركة في الإصلاح ومحاربة الفساد من خلال التغيير الذي أحدثه.

* **في هذه الإجابة ثمة إشكاليتان؛ الأولى، ومفادها أن حماس ستجد نفسها، وهي في الحكومة، معنية بإدارة شؤون الشعب، حيث ثمة شبكة من العلاقات الأخطبوطية التي تربط الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالكيان الإسرائيلي، من الكهرباء إلى الماء إلى الطاقة إلى التمويل إلى الدخول والخروج، ما سيضطر حماس للاحتكاك بالطرف الإسرائيلي. الإشكالية الثانية، مع عدم تقليلنا من الفوز الانتخابي لحماس، تنبثق من الانتخابات الرئاسية التي جرت قبل عام، ونتج عنها فوز مرشح فتح، وهو الرئيس محمود عباس، فنحن هنا، في الواقع، إزاء برنامجين، علماً أن برنامج أبو مازن كان غاية في الوضوح لصالح برنامج دولتين عبر الحل التفاوضي، مع رفض عسكرة الانتفاضة. كيف ترون الوضع؟**

** بالنسبة للإشكالية الأولى نحن شعب تحت الاحتلال، كل مقومات الحياة مرتبطة بالاحتلال، حيث السيادة على كل شيء وعلى الأرض هي لإسرائيل. هذا هو الإشكال الأساسي. نحن رضينا أن تكون هناك سلطة بكل مكوناتها مع استمرار واقع الاحتلال. ولذلك قرر مجلس الوزراء في يومه الأول السماح لكل الوزراء بأن يتعاملوا مع نظرائهم في الجانب الآخر، لحل المشاكل اليومية. ليس ثمة مشكلة في أن يكون هناك تعامل في كل القضايا الحياتية، وبالمناسبة هذا التعامل ليس جديداً، فقبل أوسلو أصلاً كان الناس يتعاملون مع الاحتلال في كل ظروف حياتهم، سواء

كان في معاملتهم اليومية في تعليمهم أو صحتهم في معاشهم. هذه القضية لم يكن فيها مشكلة.

* **وماذا عن الإشكالية الثانية أي الشرعيتين؟**

** النظام السياسي الفلسطيني، ليس برلمانياً ولا رئاسياً، فهو نظام مختلط، الصلاحيات فيه موزعة بين رئيس السلطة والحكومة ورئيسها. فإذا جاءت الرئاستين، من حزب واحد، لا تقع مشكلات، لأن البرنامج الحاكم هو برنامج واحد، وإذا وجد برنامجين، فهناك أعراف موجودة، حيث إن البرنامج الأخير في الانتخابات هو البرنامج المهيمن، لأنه الاستفتاء الأخير للشعب. بالتالي لا نستطيع أن نقول إن البرنامج الرئاسي مواز ومكافئ لبرنامج الحكومة، أو لبرنامج حماس في المجلس التشريعي. ثانياً، في الواقع لم يكن هناك تنافس في الانتخابات الرئاسية حول البرامج، كان التنافس حول الأشخاص، أما في انتخابات المجلس التشريعي، فكان هناك برنامج واحد يتحدث عن مقاومة وعن فلسطين التاريخية ولا يتحدث عن الشرعية الدولية، ولا عن الشرعية العربية، ولا عن حلّ من خلال الدولية، وهو برنامج لحماس، في مقابل برامج أخرى تحدثت عن شرعية عربية وشرعية دولية ودولتين وما إلى ذلك. الآن حينما اختار الشعب الفلسطيني برنامج حماس اختاره عن وعي. وعلى أساس التحدي لإسرائيل والولايات المتحدة. فقد كان ثمة ضغوط خارجية على الشعب الفلسطيني، حتى لا يختار حماس، ليس هذا وحسب فقد كان ثمة تشجيع للبرامج الأخرى. ولا نريد التفصيل في هذا الموضوع. لكنني أقول بأن الشعب الفلسطيني اختار برنامج حركة حماس عن وعي، وهذا البرنامج هو الخيار الأخير، لذا فهذا البرنامج هو الذي ينبغي أن يهيمن. ومع ذلك فثمة اختصاصات بين الرئاسة والوزارة، ويجب أن يلتزم كل طرف باختصاصاته، ويجب أن تحل المشكلات عن طريق الحوار.

* **هناك واقع من التعادل بين فتح وحماس في الانتخابات بالنسبة لحجم الأصوات، ما يعني أن ثمة نوع من التعادل في تفضيل الفلسطينيين لبرنامج فتح أو حماس. وبالمقابل فثمة من يفسر حال الازدواجية هذه بأن الشعب الفلسطيني صوّت في الانتخابات الرئاسية لبرنامج أبو مازن السياسي،**

لأنه كان على غاية من الوضوح، وأنه عاقب فتح والسلطة على مسلكيتها وفسادها وتفردها بالقرار، بانتخاب أغلبية من حماس كيف ترون هذا الأمر؟

** صحيح ذلك أن الفارق في الانتخابات على القائمة النسبية لصالح حماس عضو واحد، لكن أنت تعرف أنه في كل النظم الديمقراطية فإن النتائج تتأسس على فوز أي حزب على آخر أحياناً بعدد من الأصوات.

* **أنا أتحدث عن إشكالية البرنامجين، فثمة نوع من التعادل بين البرنامجين، بغض النظر عن الأصوات. اليوم لا يوجد عندنا تعددية، فقد غابت أو تآكلت، في واقع من قطبية ثنائية بالساحة الفلسطينية، فثمة طرفين متعادلين بالقوة وبالأصوات. وفي العمل السياسي، وفي حركة تحرير وطني يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية تشكيل قواسم مشتركة.**

** أنا معك بالثنائية، لكن الثنائية ليست قاصرة على الساحة الفلسطينية، بل هي السمة الأغلب في الديمقراطيات الحديثة، الآن القوى الأبرز سواء في أمريكا في كندا في معظم الديمقراطيات الحديثة، هي حزبين كبيرين، وثمة أحزاب صغيرة لكنها في النهاية لا تشكل ثقلاً، لكن ثمة معايير للديمقراطية، هي الحاكمة. وهذه المعايير هي التي نريدها أن تكون حاكمة في الواقع الفلسطيني أيضاً مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتلال واستحقاقاته. وأعتقد بأن المخرج من الأزمة الراهنة، يتطلب إيجاد مساحة من القواسم المشركة، ونحن في مرحلة تحرير وطني تحتاج إلى المجموع الوطني كله، وليس فقط لقطبين. نحن الآن، وهذا كان تقييمنا منذ البداية، لا نعيش مرحلة دولة، ومرحلة سلطة، نحن نعيش في مرحلة تحرر، تقضي بتحشيد الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية.

إصلاح وتفعيل منظمة التحرير

* **حسناً لكن من المعروف أن حماس تشترط لدخول منظمة التحرير إصلاح هذه المنظمة، السؤال كيف رضيتم الانخراط بالسلطة قبل فكّ ارتباطها باتفاقيات أوسلو؟ المعنى أنه كان الأَوْلى لحماس أن تنخرط في المنظمة، التي**

هي بمثابة كيان يمثل الشعب الفلسطيني ويعبر عنه. ولكننا شهدنا العكس، إذ انخرطت حماس بالسلطة قبل ذلك، برغم ارتباط هذه باتفاق أوسلو!

** هناك اختلاف في هذين الوضعين. العالم كله يحاول جاهداً أن يركز على السلطة وعلى الكيان الناشئ. وثمة توجه إقليمي ودولي بأن تنحسر مكانة منظمة التحرير لصالح السلطة، وحتى أنه ثمة قيادات فلسطينية باتت تعمل على تآكل مكانة المنظمة لصالح السلطة، في حدود السلطة في الضفة والقطاع. أيضاً فقد واجهنا في حماس ضغوطاً كبيرة وحقيقية من الفلسطينيين في الداخل للمشاركة في العملية الانتخابية. وبتقديرنا بعد هذه المرحلة الطويلة من تجربة السلطة الفلسطينية، وفشل برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أنه لا بدّ من مواجهة الوضع، إذا كان القرار عند الناخب. وأعتقد أن هذه القضية ليست ببعيدة من موضوع منظمة التحرير. فنحن عندنا استعداد بأن يكون الناخب الفلسطيني أينما تواجد هو الحكم فيما يتعلق بالتمثيل داخل منظمة التحرير وغيرها. وعلى كل، فإن مسألة انخراطنا في المنظمة لم تكن مشكلة لدينا، فنحن كنا ندفع في السنوات الأخيرة لنكون جزءاً منها، لكن كان هناك ممانعة من الآخرين، لاعتبارات عندهم، تستطيع أن تسألهم بالتفصيل عنها.

* **لكن ألم يكن لديكم شروطاً معينة لدخول المنظمة، مثلاً حجم التمثيل في الهيئات؟**

** بما يتعلق بالتمثيل وحجمه، لقد بحثنا هذا الموضوع في التسعينات، وحددنا ثقل حماس في الساحة الفلسطينية بحوالي 40%، ليس طمعاً في منصب أو وزن، وإنما بهدف التأثير بشكل أفضل بالقرار السياسي الفلسطيني. لم نأتِ بهذا الرقم من الخيال، فقد كانت مجمل الانتخابات في تلك الفترة، للاتحادات والمجالس المهنية والشعبية، تعطي حركة حماس ما يوازي هذه النسبة، وبالتالي كان طرحنا شرعياً في إطار المحاصصة. فيما بعد لم نعد نتحدث عن أرقام ولا عن أوزان، نحن تحدثنا عن برامج، وفي الفترة الأخيرة ركزنا الحديث على المسائل المتعلقة بمكانة المنظمة وثوابتها الوطنية، وقضية تفعيل دورها، والأسس التي نتوافق عليها، سياسياً

وتنظيمياً، وهذا ما تمّ الاتفاق عليه على الأقل في إطار الفصائل العشرة في الخارج حينما توافقنا على برنامج سياسي وبرنامج تنظيمي متعلق بمنظمة التحرير.

* **ما هو منظوركم لإعادة بناء منظمة التحرير وهل أنتم واثقون من إمكانية تفعيل المنظمة؟**

** نعم أعتقد بأنه من الممكن إعادة تفعيل وبناء لكن على أسس ديمقراطية سليمة لتعبّر عن الشعب الفلسطيني بشكل أمين وصادق وشفاف. المجلس الوطني يجب أن يكون عدده أقل، وأن يجتمع بشكل دوري، وأن يكون له هيئة ثابتة، وأن يكون هناك انتخاب مباشر لهذا المجلس في كل تجمعات الشعب الفلسطيني. هذا المجلس يجب أن يكون هو القيادة الفعلية لمرحلة النضال الفلسطيني المستقبلي. والمظلة التي يجتمع الفلسطينيين كلهم تحتها. وبالتالي يجب على هذا المجلس انتخاب قيادة تكون هي القيادة الفعلية لكل الفلسطينيين. وعلى كافة المستويات وبالتأكيد ثمة تفصيلات في المجلس وللجنة التنفيذية.. ويجب أن تناقش داخل هذا المجلس كل قضايا الساحة الفلسطينية من الميثاق الوطني، إلى الثوابت الفلسطينية، إلى خطة التحرك السياسي الفلسطيني، وكل القضايا المتعلقة بالمستقبل الفلسطيني. وأعتقد أن الآلية للوصول إلى هذا هي آلية اتفاقية القاهرة والحوار الشفاف والمسؤول وإعادة تفعيل كل القوى الفلسطينية لنستطيع أن نصل إلى إعادة تشكيل هذه المنظمة.

أزمة الحوار الفلسطيني: وثيقة الأسرى ومعضلة الاستفتاء

* **في الأزمة الأخيرة انطلقتم في خطاباتكم بشأن الخلاف السائد في الساحة الفلسطينية من نظرية المؤامرة. ألا ترون أن ثمة نوع من الإجحاف، بحق الرئيس أبو مازن والسلطة وحركة فتح، في تبني مثل هذه النظرية، وخاصة أنهم قاوموا الإملاءات الإسرائيلية والأمريكية بشأن منع حماس من المشاركة في الانتخابات، والحؤول دون انخراطها في النظام السياسي الفلسطيني، وأيضاً فهم نظموا انتخابات حرة ونزيهة باعتراف العالم، وأخيراً فهم سلموا الحكومة لحماس؟**

** أولاً نظرية المؤامرة ليست مجرد خيال عموماً، مثلاً: تقسيم البلاد العربية ألم يحدث جراء مؤامرة؟ وضعنا الفلسطيني ألا يواجه مؤامرة تلو أخرى؟ الاحتلال الأمريكي للعراق ألم يأتِ بمؤامرة وتواطؤ وشراء ذمم؟ مشكلتنا تكمن في كثرة المؤامرات فكيف لا نصدق أنه ثمة مؤامرة هنا أو هناك.

* **لماذا رفضتم وثيقة الأسرى منذ البداية؟**

** لقد أرسلت الوثيقة من قبل الأسرى للحوار ولم يرسلوها كمادة للاستفتاء عليها، وحينما أصر الأخ أبو مازن على الاستفتاء، انسحب مندوبا الجهاد وحماس (من الموقعين عليها)، كذلك فقد أبدى الأخ عبد الرحيم ملوح (من الموقعين عن الجبهة الشعبية) تحفظه على طرح الوثيقة للاستفتاء. وقادة الأسرى في كل المعتقلات أرسلوا مذكرة بأنه لا لهذه الوثيقة وأنها لا تمثلهم. على أية حال ومع احترامنا وتقديرنا للأسرى، فلا يجوز أن يقرروا وحدهم في الشأن الوطني. ثم كيف يستفتى جزء من الشعب على قضايا متعلقة بالكل الفلسطيني؟ وكيف لا يستفتى كل الشعب الفلسطيني، في الأردن وسورية ولبنان، في هذا الموضوع، وليس فقط جزءاً من هذا الشعب، في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ إذا كنا نتحدث عن مبادرة عربية وعن مبادرة تتعلق بالاعتراف بإسرائيل، وبقضية عودة اللاجئين، فكيف يستفتى الفلسطينيون في الضفة وقطاع غزة على حلّ قضية اللاجئين ولا يستفتى الفلسطينيون في سورية ولبنان والأردن؟ لذلك رأينا في الاستفتاء خطوة تشكل خطراً على مستقبل الشعب الفلسطيني، لهذا رفضته حماس، لكنها لم ترفض مبدأ الاستفتاء. نحن نقول بوضوح تعالوا نحدد القضايا، كل قضية على حدة، ونستفتي الشعب عليها، ولكن أن نستفتي الشعب على 18 قضية، وأفرض أنك موافق على 15 قضية منها، ولست موافقاً على 3 ماذا تفعل؟ إذا قلت نعم فأنت وقّعت على ثلاث قضايا رغماً عنك، وإذا قلت لا تكون فوّت 15 قضية متفق عليها، فكيف تقول لا لقضية متعلقة بالوحدة الوطنية؟ وكيف تقول لا على قضية متعلقة ببناء اقتصاد فلسطيني قوي؟ وكيف تقول لا على خيار المقاومة؟ وفي نفس الوقت كيف تقول نعم لوجود إسرائيل؟ وكيف تقول نعم للطريقة المطروحة لحل مشكلة اللاجئين في ظلّ الإطار المحدد في قرارات الشرعية الدولية الأخيرة "خارطة

الطريق"؟ كيف تقول نعم؟ وبالتالي نحن لا نريد أن نضع أنفسنا أمام متناقضات. وأخيراً، أقول بأن هذه الوثيقة لا يراد منها إلا شيء واحد وهو تجاوز القرار الانتخابي الأخير للشعب الفلسطيني، أي تجاوز شرعية حماس في الحكومة. لذلك نعم ثمة مؤامرة فهذه الوثيقة جاءت في إطار من عدم المصداقية السياسية وضمن سياسة اللف والدوران على الشعب الفلسطيني وعلى خياره الديمقراطي.

* **أنتم تعتبرون أن دخولكم إلى السلطة تمّ من أجل تجاوز اتفاقات أوسلو، هل هناك طريقة لتجاوز اتفاقات أوسلو من دون حلّ السلطة التي انبثقت عن هذه الاتفاقيات؟**

** برنامج أوسلو كان له إطارين، زمني وموضوعي، في الإطار الزمني انتهى برنامج أوسلو سنة 1999 مع التمديدات له، وفي إطار الموضوع، أو الأهداف، أيضاً فإن أهداف أوسلو فشلت. حتى في إسرائيل كثيرون نعوا اتفاق أوسلو، وقد تبنى شارون في برنامجه الانتخابي إلغاء اتفاقيات أوسلو، وحينما أتى إلى السلطة، جاء بنظرياته الأحادية. والحل الأحادي ليس له علاقة بأوسلو. أما بما يتعلق بإلغاء السلطة، فهذا الأمر لا يمكن أن تقرر به حماس في الوقت الحاضر، فهذه السلطة هي خيار إقليمي ودولي، وأصبحت واقعاً وطنياً، لذا لا نستطيع أن نتجاوز ذلك.

* **كنتم تقولون لا للانتخابات في ظلّ الاحتلال، حالياً هناك مقولة أن لا استفتاء في ظلّ الاحتلال أو في ظلّ الحصار أو في ظلّ الجوع إلخ. السؤال لماذا حركة حماس رفضت الاستفتاء بشكل عام، على الرغم أنها جاءت من المعارضة ومن الشعب؟**

** ليس صحيحاً بأننا اعترضنا على الانتخابات حينما لم نخضها. فهذه مقوله قيلت عنا ولم نقلها، هذه مقولة افتريت علينا ولم نؤمن بها في لحظة من اللحظات. أما رفضنا السابق للمشاركة في الانتخابات فقد جاء على خلفية رفضنا إضفاء الشرعية على اتفاق أوسلو. وحتى حينما حلل البعض أو حرَم الانتخابات، قلنا هذا خطأ القضية سياسية. أما بالنسبة لموضوع الاستفتاء فنحن طالبنا باستفتاء عام للشعب الفلسطيني حول أوسلو. ونحن نطالب بأن يتم التقرير بالقضايا الجوهرية

عبر استفتاء عام للشعب الفلسطيني. أما بالنسبة لطرح الاستفتاء مؤخراً فقد جاء في ظلّ الحوار ولا يجوز أن يطرح استفتاء في ظلّ الحوار، لسبب بسيط فإذا كان هناك توافق حول هذا الحوار فلماذا الاستفتاء؟ وإذا كان هناك خلاف في ظلّ هذا الحوار، فالاستفتاء يجب أن يكون على القضايا المختلف عليها وليس القضايا المتفق عليها. أيضاً الاستفتاء المطروح فيه تجاوز للمؤسسات التشريعية والمؤسسات التي تتخذ القرار في الإطار الفلسطيني. في الدول الديمقراطية لا يحصل الاستفتاء إلا حينما يكون هناك اختلاف واضح في قضية محددة. لكن لا يمكن أن نطرح استفتاء حول وجود إسرائيل أو الاعتراف بها، في ورقة واحدة مع الإفراج عن الأسرى ومحاربة الفساد وحق شعبنا في المقاومة، إذاً، لننظم استفتاء حول شرعية أوسلو أو شرعية محمود عباس، أو حول أية قضية محددة، ولكن ليس على 18 قضية! أخيراً، فإن الشعب الفلسطيني لا يستفتى على حقوقه الوطنية، لا يوجد شعب في الدنيا استفتي على حقوقه الوطنية.

(.....)

رؤية حماس للحل المرحلي وقضايا الاعتراف والهدنة

* **دكتور من المفهوم أن القضية الفلسطينية قضية جدّ معقدة، بحيث أنه لا يمكن التعامل مع قضاياها بمواقف على شاكلة مع أو ضد، نعم أو لا. ومن بين النقاط التي تثيرها حماس قضية الاعتراف بإسرائيل، أليس بإمكان حماس إنتاج معادلة سياسية تتحايل فيها على هذا الواقع الصعب والمعقد. مثلاً أمس طرح أحد قياديي حركة حماس في الأرض المحتلة (الشيخ حسن يوسف) إمكانية التوجه نحو نوع الاعتراف بإسرائيل والتوافق على قيام دولة فلسطينية في مناطق 1967. ماهو رأيكم؟ ثم هل تعتقدون بأنه ثمة شيء اسمه حلول نهائية لمختلف جوانب القضية الفلسطينية، حتى لو وُقّعت اتفاقيات؟**

** بالنسبة لي لم أسمع ما قاله الشيخ حسن يوسف. وعلى كلّ كثيرون تحدثوا عن الاعتراف من زوايا الأمر الواقع (de facto) وليس الاعتراف بشرعية الكيان

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الصهيوني، لكن الحديث المنقوص هو اعتراف الطرف الآخر بالدولة الفلسطينية، وليس مسألة وجود إسرائيل فنحن نتعامل مع كيان غير شرعي.

* **لكنكم تتحدثون عن هدنة من 10 أعوام إلى خمسين عاماً؟!**

** الهدنة ليس فيها اعتراف لكنك تقول بأن إسرائيل موجودة من حيث الواقع ولكن غير شرعية ولن نعترف بها ولا يستطيع أحد إنكار ذلك، لكن المطلوب الإجابة عليه هو وجود دولة فلسطينية، والاعتراف بالحقوق الفلسطينية هذا هو المطلوب وليس الانشغال بالطرف الآخر. أما الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، أي بأن تكون على جزء من الأرض الفلسطينية، كأن هذا حقّ تاريخي وأخلاقي أو حق لليهود في هذا الجزء، فأعتقد أن المجمع عليه بأن هذا لا يمكن أن يكون. أما قضية التلاعب بالألفاظ فيما يتعلق بهذه المسألة أو التحايل عليها، فأعتقد بأن هذا ليس ممكناً مع المجتمع الدولي ومع إسرائيل. وبالتالي فنحن كحركة لدينا موقف سياسي واضح بأن إسرائيل غير شرعية، ولا يمكن على الإطلاق الاعتراف بها مهما كانت الظروف والأحوال. الآن أقول بأنك تستطيع أن تأتي بألفاظ لكن التفسير السائد سيبقى للقوي. الضعيف ليس له إلا الصمود والتفسيرات القانونية. وحتى التعريفات والمصطلحات تأتي دائماً لصالح القوي. وفي النهاية ليس ثمة فائدة من التلاعب بالألفاظ. أما حقائق الصراع وانتهاؤه فنحن لسنا فقط مقتنعين بل ممتلئين قناعة بأن الصراع العربي – الإسرائيلي سينتهي وسينتهي لصالحنا، نحن لدينا قناعتنا المطلقة بأن إسرائيل ليس لها مستقبل في هذه المنطقة، على الرغم من موازين القوى المختلة في هذه المرحلة، وهذه قناعة راسخة عندي. أما موضوع الهدنة بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عدوان 1967 وحقّ الفلسطينيين في العودة وتحرير الأسرى ووقف الاعتداءات الإسرائيلية وإقامة الدولة المستقلة بعد الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، فليس هناك من تفصيل أبعد من هذا، وإذا قبل العدو هذا الطرح يكون التفصيل مطلوباً حينها.

(.....)

* **(....) إذا أردنا تلخيص وجهة نظر حماس بالحل المرحلي، هل يمكن أن نقول أنها تتمثل بعودة الأمور إلى ما قبل 1967 تأسيساً على هدنة وليس على مفاوضات ما يفترض إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967؟**

** نعم هذا هو الحل المؤقت لحركة حماس؛ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تأسيساً على الهدنة مع عدم الاعتراف بإسرائيل.

(.....)

عن النظرية العسكرية لحماس

* **سؤالي الآن يتعلق بالنظرية العسكرية لحماس، إن صح التعبير، وهذا السؤال طرح منذ بداية الانتفاضة، ولا سيّما منذ بعد 11 أيلول (2001)، لماذا تصر حماس على انتهاج نمط العمليات الاستشهادية أو التفجيرية داخل مناطق 48؟ لماذا لا يتم التركيز على أشكال المقاومة المسلحة الأخرى؟ ألا ترون أن هذا النمط أدى إلى نتائج مغايرة، أو مضرة، على حركة التحرر الفلسطينية وعلى شرعية المقاومة المسلحة، وبالنسبة لاستنزاف الشعب الفلسطيني، بخاصة أن هذا النمط ليس له علاقة بكل تجارب حرب التحرر الشعبية أو حرب العصابات التي تذهب نحو تحييد عناصر تفوق العدو العسكرية؟**

** أولاً حماس لم تبدأ عملها النضالي بالعمليات الاستشهادية. معروف تاريخياً أن حماس ابتدأت عملها (قبل إعلان اسمها) بعمل فكري دعوي اجتماعي وخيري. وقد تبلورت الحركة مع الانتفاضة الأولى بإعلان الاسم وعبر تصعيد العمل الجماهيري في مواجهة الاحتلال، حيث كان كل الشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال بوسائل الإضراب والعصيان المدني ومقاطعة العمل في المؤسسات الإسرائيلية. وباستخدام الأسلحة البسيطة بالسكاكين بالمسدسات بالبنادق. وقد عرفت هذه الانتفاضة بانتفاضة الحجارة، في حينه. وحتى 1994 حيث حدثت مجزرة الخليل على يد الصهيوني روبنشتاين (قتل المصلين في المسجد). بعد هذه العملية بدأ مسلسل العمليات من خلال تفجير السيارات ثم بعد ذلك عبر العمليات الاستشهادية. استراتيجيتنا هي مقاومة الاحتلال بكافة السبل. هذه

الاستراتيجية المعمول بها. بالنسبة للموقف من العمليات الاستشهادية ثمة بعض الجور على هذا النوع من العمليات نحن نذهب من خلال هذه العمليات لضرب نقطة الضعف الأساسية لدى العدو، وهي أمنه. من خلال نقطة القوة التي لدينا وهي حجم الرفض للعدو الصهيوني وحب الشهادة والقدرة على التضحية في سبيل ديننا ووطننا، وهذا أحدث خللاً أمنياً كبيراً عند العدو الصهيوني، واستطعنا إحداث توازن جعل العدو، في كل المراحل، يغير خططه وبرامجه ومبادئه الأساسية. هكذا وجدناه ينسحب من قطاع غزة وهو اليوم يتحدث عن انسحاب من أجزاء من الضفة الغربية، التي كان يعتبرها جزءاً من أرض إسرائيل. وهذا ما جعله يقيم الجدار ويطرح الفصل عن الفلسطينيين. هكذا فنحن نستخدم الأدوات المتوفرة والإمكانيات التي نستطيع فيها أن نحدث تأثير أكبر وأفضل.

(.....)

* **أنتم من خلال العمليات الاستشهادية وعمليات قصف الصواريخ أو أسر جندي ألا ترون أن هذا الشكل أو المستوى من العمليات يضع الشعب الفلسطيني أمام مواجهة مسلحة غير قادر على تحمل تبعاتها؟ ثم ألا يعطي ذلك انطباعاً خاطئاً للعالم، مفاده أن الشعب الفلسطيني لديه دولة ذات سيادة، وأن الصراع هو بين طرفين متكافئين عسكرياً؟**

** لايوجد مقاومة في الدنيا من دون احتضان شعبي. المقاومة الفلسطينية ليست استثناء في هذا المجال. ولو كانت أعمال المقاومة تكلف الشعب الفلسطيني أكثر مما يطيق، أو أنه لم يرحب بها، لما كان لهذه المقاومة حاضر ولا مستقبل. الآباء والأمهات اليوم يدفعون بأبنائهم ليكونوا في كتائب المقاومة، لأنهم يعتبرون مستقبل هؤلاء الأبناء من مستقبل الوطن والشعب. بالتالي فهذه المقاومة تصنع بإرادة شعبية، بغض النظر عن مستواها العسكري. من جهة أخرى، ثمة فجوة كبيرة في موازين القوى، لذلك فنحن لسنا طرفين متكافئين في هذا الصراع، ومع ذلك فليس للشعب الفلسطيني من خيار آخر. ومثلما لدينا خسائر لدى عدونا خسائر أيضاً، وهو ما يقر به العدو نفسه. وكلما طورنا عملياتنا وضمنها عمليات إطلاق الصواريخ، كلما أثرنا أكثر في ضعضعة أمن العدو.

* **وماذا عن الإيحاءات أمام العالم؟**

** ثمة شيء غريب في الموقف الدولي من قضيتنا، فهذا الرئيس الفرنسي جاك شيراك يطالب بالإفراج عن الجندي الأسير، كغيره، بدلاً من أن يحاكمه كمجرم حرب كونه يحارب تحت علم دولة أخرى! هذا الوضع يستدعي الانتباه أين الرأي العام العالمي وكيف أضعه في ظلّ النظر بعين واحدة، لماذا لا ينظروا إلى أسرانا العشرة آلاف في سجون إسرائيل؟! ولماذا لا ينظرون إلى إسرائيل حينما تقتل وتدمر، وبشكل أعمى، هي تقصف الأطفال والنساء. ويقولون أنه من حقّ إسرائيل الدفاع عن نفسها! ولا يستطيعوا أن يقولوا لإسرائيل كفّي عن ضرب البنية التحتية في قطاع غزة أو عن ضرب أهداف مدنية، وهي في العرف الدولي من جرائم الحرب، التي تحرمها كلّ المواثيق الدولية، لكن إسرائيل معفية من كلّ هذا وذاك، لذلك حين أتحدث عن الضمير العالمي أتحدث بكل ألم.

* **لكن ألا ترى أن العمليات الاستشهادية التي قتل فيها أطفال ونساء وشيوخ إسرائيليين، في مناطق 48، تشوش على الرأي العام العالمي. علماً أن الرأي العام العالمي هذا كان يبدي التعاطف معنا في السابق. وهو معنا في حقوقنا وأرضنا في حدود الضفة والقطاع. وليس معنا في نقل المعركة للمدن الإسرائيلية. وكانت إسرائيل تصف أوروبا بأنها متعاطفة مع الفلسطينيين؟**

** أولاً أنا حريص على الرأي العام الغربي والأمريكي وأعتبر أن جزءاً من خطابنا يجب أن يوجه لكل المجتمعات البشرية. لأنه في النهاية العالم قرية واحدة مترابطة. ويؤثر تأثيراً كبيراً على الصراع. وكلما كان عندك أصدقاء كلما كنت أكثر قدرة على الحركة في مواجهة خصمك، لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا ثمة معايير مزدوجة؟ لماذا لا تأتي ردة فعل المجتمع الغربي على فعل القوات الإسرائيلية بأهلنا في الضفة القطاع، التي يعتبرها محتلة، بنفس ردة فعله على عملية أسر جندي إسرائيلي واحد؟! هذا ظلم للشعب الفلسطيني. ثم إن إسرائيل في الواقع تستورد أسلحتها من الولايات المتحدة ومن أوروبا. لذلك إذا كان لديهم فعلاً إحساس إنساني وتوازن في نظرتهم للأمور، فليكن تعاملهم على نفس القدر. وفي الواقع،

فإن الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال، إنما يدافع عن نفسه وعن حريته وكرامته وعن أرضه ومقدساته. فماذا يفعل الشعب الفلسطيني حينما يقتل بكل أنواع السلاح؟ ألا يجب أن يدافع عن نفسه؟!

(.....)

طريقة اتخاذ القرارات في حركة حماس

* **هل يمكن أن نفهم بأن عملية أسر الجندي الإسرائيلي ليست مجرد مناورة الجناح العسكري، وإنما هي عملية ضمن استراتيجية شاملة لحماس. علماً أنه ثمة أقاويل عن أن الجناح العسكري لحماس يعمل لوحده، ومن دون الارتباط برؤية استراتيجية شاملة، تجسدها القيادة السياسية، وأنه ضمن ذلك جاءت عملية أسر الجندي؟**

** عملية أسر الجندي جاءت في إطار سياسة قديمة لكتائب القسام لتبادل الأسرى الموجودون داخل السجون الإسرائيلية.

* **لكن هل المبادرة لا زالت بيد الجناح العسكري أم أن المستوى السياسي هو الذي لا يزال يمسك بالموضوع في الجانب التفاوضي؟**

** لا علاقة هنا بفقدان السيطرة أو بإمساك السيطرة. في النهاية حركة حماس واحدة وهناك تكامل واختصاصات تعمل في كل جهة في مجالها. لهذا فإن هذا الموضوع برمته عند العسكريين. بمعنى أنهم يديرون العملية العسكرية حتى في الشكل التفاوضي. لكن ذلك لا يُفسَّر وفق مصطلحات الانشقاق أو التنازع، فهنا ثمة اعتبارات سياسية ولوجستية متعلقة بالوضع.

* **ماهي طريقة اتخاذ القرار السياسي في حماس كيف تأخذون خياراتكم وقراراتكم الاستراتيجية، في الهدنة والعمليات الاستشهادية والمفاوضات والاستفتاء؟**

** هذه قضايا في إدارة الصراع وليست قضايا استراتيجية، القضايا الاستراتيجية في النهاية تطبخ على نار هادئة ولا بدّ من أن يكون فيها نوع من الإجماع داخل الحركة

في مجالس الشورى وهيئاتها التنفيذية، بمختلف أماكن تواجدها، والجغرافية، فالشورى حاكمة وآلياتها تغيرها بحسب أوضاعنا الأمنية والسياسية.

* **لكننا نشهد أحياناً بعض التباينات في وجهات النظر؟**

** استراتيجياً ليس ثمة تباينات بالمطلق. بما يتعلق بالثوابت والكليات من مثل فلسطين التاريخية وتحرير فلسطين، والمقاومة وحدة الأمة، وكذلك في المواقف السياسية الراهنة. أما في الخطاب أو التعبير عن المواقف فنعم، هذا موجود. ولأن المسألة هنا تعود إلى عوامل الوقت والبعد الجغرافي وسرعة التواصل وتشتت الهيئات القيادية، بمعنى أنه هناك حيثيات قيادية موجودة في أماكن التواجد الذي ذكرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة في السجون وفي الخارج، ولكل ظروفه. لكن هناك توافق كبير في كل قضية من القضايا السياسية الراهنة. والمكتب السياسي هو الذي يدير عملية صنع القرار السياسي في الحركة عند أي مستجد وعند أي منعطف، لكن التباعد الجغرافي ربما يُحدث بعض الإشكاليات، مثلما حصل مؤخراً في السجون، إذ انقطع الاتصال مع الأخوة قادة الحركة الأسيرة من حماس في الداخل (في السجون)، في فترة إعداد الوثيقة. وربما كان مقصوداً مصادرة أدوات الاتصال. وبالتالي تمّ الاجتهاد بشكل منفرد في هذا الموضوع. وعلى سبيل المثال حينما قررنا المشاركة في الانتخابات التشريعية حصلنا على إجماع، في مختلف الهيئات، في الضفة والقطاع والخارج.

* **هل هذا يعني أنه ليس ثمة تعددية أو منابر داخل حركة حماس؟**

** لا مطلقاً، الاختلاف غير تعدد الآراء والاجتهاد. والخلافات تكتلات لجهة رؤيا سياسية، أما تعدد الآراء والإجتهادات فهي ظاهرة صحيحة لصالح إنضاج الرأي وصوابية القرار.

المزاوجة بين المقاومة والحكومة

* **واضح خلال هذا الوضع أن حركة حماس تنحو نحو معادلة تتأسس على المزاوجة بين موقعها في الحكومة وموقعها في المقاومة. هذا يعيدنا إلى تجربة أخرى، مع اختلاف الظروف، كتجربة حزب الله أو تجربة السلطة،**

في ظلّ الرئيس الراحل ياسر عرفات. فهل تحاول حركة حماس أن تكرر هذه المزاوجة؟ وهل تتحمل التداعيات الناشئة عن ذلك؟

** طبعاً كما تحدثنا سابقاً أريد أن أثبت هنا أن برنامجنا الأساسي كحركة هو أننا حركة مقاومة لها مقتضيات سياسية واجتماعية، وأهم هذه المقتضيات أن ندعم صمود شعبنا الفلسطيني. وجاءت العملية السياسية كلها في هذا الإطار لأننا نريد أن ندعم صمود شعبنا. وبالتالي نريد ألا يكون هناك مساوئ في السلطة، ألا يكون هناك محسوبية، ولا قوانين تضر بمستقبله، وألا يكون هناك ما يحرم شعبنا حقه في المقاومة، أن يحافظ شعبنا على مقاومته وعلى حقوقه. القضية الثانية كان تقديرنا أننا في مرحلة تحرر وطني، وأن السلطة هي في مربع البرنامج الآخر، وليس في مربع المقاوم. لكننا دخلنا الحكومة للإنقاذ بتفويض شعبي للحركة. لهذا لم نجد بداً من أن ندير هذه العملية استحقاقاً لرغبة شعبنا. وهذا يعني بوضوح بأننا سنزاوج بين المقاومة وبين الحكم وسنجمع السلطة والمقاومة رغم ضجيج العالم وحصار الحكومة. هكذا فقد أفشلنا مشروع الخلاف والاحتراب الداخلي، ونجحت مساعي التوافق الوطني. وأعتقد أن قصة الجندي لم تكن هي البادئة، فقبل أسبوع كان يوجد حشد ضخم جداً بالدبابات الإسرائيلية حول قطاع غزة، وكان ثمة خطة لاعتقال منظم لوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية حتى يكون هناك فراغ دستوري، ثم تسقط الحكومة. هكذا فنحن سنبقى في مربع المقاومة سندير هذه الحكومة حتى نهاية الفترة. سنحاول كل جهدنا دعم صمود شعبنا والشعب الفلسطيني له الخيار في النهاية في كل فترة انتخابية. وأعتقد بأن المزاوجة ستبقى موجودة حتى نبني دولة مستقلة، ونجعل شعبنا شعباً حراً كبقية الشعوب، وهذا يحتاج منا ثمناً غالياً.

(.....)

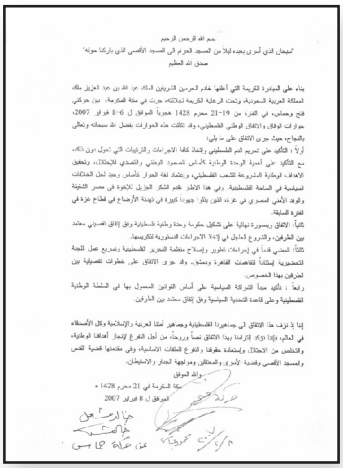

وثيقة رقم 7:

نص اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس[7]

8 شباط/ فبراير 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِي بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾

صدق الله العظيم.

بناء على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19–21 محرم 1428 هجرياً، الموافق من 6–8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة، والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

[7] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق. وانظر أيضاً: صحيفة **الشرق الأوسط**، 2007/2/9؛ ومحسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 122.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية، وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428

الموافق لـ 8 فبراير 2007

حركة فتح	حركة حماس
محمود عباس	خالد مشعل
2007/2/8	

وثيقة رقم 8:

نص استقالة وزير الداخلية الفلسطيني هاني القواسمي

17 نيسان/ أبريل 2007

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة الداخلية

مكتب الوزير

التاريخ: 2007/04/17م

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الأكرم

الأخ الفاضل/ إسماعيل هنيَّة، حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/ استقالتي من حكومتكم الموقرة

تعلمون سيادتكم أنه ومنذ تسلّمي لمهامي وزيراً للداخلية، وأنا في عمل متواصل دؤوب من أجل التعرّف على الوزارة بأجهزتها المدنية والأمنية، لوضع تصور عملي ينهض بهذه المؤسسة، وبما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، فبدأت باجتماعات متواصلة مع قادة الأجهزة الأمنية، ومن ثم الفصائل الخمسة وأذرع المقاومة وكافة الأجنحة العسكرية، وأيضاً كان لنا لقاءات مع رجال الإصلاح والعشائر لنسمع منهم تصورهم حول المرحلة القادمة، وآراءهم حول الخروج من هذه الأزمة الطاحنة التي نعاني منها جميعاً. وكان لنا لقاءات خلال هذه الفترة الماضية مع كافة أذرع المقاومة لنوفر هدوءاً في شمال غزة وشرقها، لنمكّن الطواقم الفنية من إتمام عملها في ضخّ المياه العادمة شمال غزة، ومدّ الخط الناقل إلى شرق المقبرة الإسلامية. وبالفعل نجحنا في ذلك والحمد لله. وواصلتُ اللقاءات والاجتماعات مع قادة وضباط الدفاع المدني في لقاء

[8] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق. وانظر أيضاً: وكالة قدس برس للأنباء، لندن، 2007/5/19؛ ومحسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 233.

ضمّ جميع ضباط وضباط صف الجهاز، وكذلك مع الإخوة في الأمن الوقائي في لقاء ضمّ جميع العاملين في الجهاز، واجتمعت مراراً مع قيادات الشرطة بما فيها مدراء الإدارات وكبار الضباط، لشعوري بأهمية هذه اللّقاءات وفائدة هذا التواصل سيّما في هذه المرحلة. ومن ثم كان لي زيارات ميدانية إلى كافة مقرات وزارة الداخلية، "الجانب المدني"، للاطلاع عن كثب على عمل وأداء العاملين في هذه الإدارات، إضافة إلى زيارتي إلى وزارة الشؤون المدنية التي تتبع لي واجتمعت مع كافة العاملين فيها.

ناهيك عن ما أقوم به في مكتبي بالوزارة ومنزلي الذي أصبح مكتبي الثاني، وشقة أخي أبو جعفر التي منحني إياها تبرعاً منه لتصبح مكتباً ثالثاً، أعمل بهم جميعاً ليل نهار، علّ وعسى أن يكون ذلك في صحائف أعمالنا يوم القيامة ليس إلا.

مذكراً سيادتكم أنني قمت بزيارة عاجلة إلى القاهرة، والتقيت مع كبار المسؤولين الأمنيين في مصر للتدارس معهم حول الخطوط العريضة للخطة الأمنية، والاستفادة من تجربتهم في ذلك. كما أنني تحدثت معهم مطولاً حول معاناة الفلسطينيين في معبر رفح ومطار القاهرة، وبدأنا بتشكيل وفد مشترك سيلتقي مع بداية الأسبوع القادم في معبر رفح (الجانب المصري) لوضع آلية جديدة لحل مشاكل أهلنا في هذه المعابر.

ومنذ عودتي إلى غزة، تواصلت على الفور مع الطواقم الفنية التي تعمل معي لإعداد الخطة الأمنية لمناقشتها، بالفعل نوقشت الخطة وصودق عليها من قبل حكومتكم الرشيدة، وبعدها مباشرةً بدأنا نعد إعداداً جيداً لنقطة الانطلاق كي نرضي الله أولاً، ومن ثم شعبنا الصابر، ونرسم البسمة من جديد على شفاه أطفالنا وأمهاتنا وشيوخنا. والتقيت بالأمس مع الإخوة في لجنة المتابعة في اجتماع ضمّ جميع الفصائل والتنظيمات، وعرضنا عليهم خطتنا الأمنية وإجراءات وزارة الداخلية التي ستتخذ في حينه، ووعدنا منهم بالتواصل خلال يومين لنضع آلية للتعامل مع سلاح المقاومة، ورعيتُ مهرجانات الصلح مع العائلات (حداد، وخليفة، وشنباري، وبسيوني)، والتقيت بعدها بوجهاء ومخاتير بيت حانون، ولا زلت متواصل مع الجميع رغم الوعكة الصحية التي أمر بها.

إلا أنَّه ورغم كل هذا الجهد فإن أمامي معوِّقات كثيرة تكاد تعصف تماماً بكل ما أنجزناه حتى اللحظة، والأخطر من ذلك، فإن الأمل أصبح ضعيفاً جداً في تحقيق أيّ نجاحات في الخطة الأمنية. وأول هذه المعوقات وأهمها أن صلاحيات السيد/ مدير عام

الأمن الداخلي هي كل الصلاحيات، وأنني كوزير ليس لي أي صلاحية إلا من خلال السيد مدير عام الأمن الداخلي.

وأقلها أنني لا أملك مطلقاً استدعاء شرطي أو ضابط ملازم لمقابلتي إلا من خلاله، وإن رفض فله الحق في ذلك، فما بالكم في استدعاء مدير عام الشرطة أو الوقائي أو إلزامهم بأي عمل يتعلق بمصلحة الوطن.

والأمثلة على ذلك:

وُبِخَ العميد/ محمد حمدان، لأنه حضر إلى مكتبي لمقابلة مدير أمن مدير عام الوكالة[1]، وهو شخصية أجنبية، كان يبحث معنا آلية حراسة السيد/ جون كينج، وخرج العميد من مكتبي، وهو يصرخ ويقول: أنا عارف إجت في راسي، وكان منظري أمامه كوزير محرج جداً.

والثانية/ تعليمات خطية لمدير عام الشرطة اللواء/ علاء حسني بمنعه من تنفيذ تعليمات بنقل ثلاثة من الشرطة للعمل معي في الحراسة.

والثالثة/ تعميم صارم يفرض على كافة العاملين بالأجهزة الأمنية، بعدم الاتصال أو تلقي التعليمات من أي مستوى في الوزارة إلا منه شخصياً.

والرابعة/ كانت عندما طلبت العقيد/ أحمد ساق الله لمقابلتي في مكتبي، لتعيينه مدير مكتبي للشؤون العسكرية، إلا أنني فوجئت بأنه يمنعه واتصلت مع العقيد، لماذا لم تنفذ تعليماتي وأوامري، فيقول لا تضعوني بين الرجلين.

من هذا المنطلق فإن الأمور لا تبشر بخير إطلاقاً، فإذ كان هذا من الصغائر ليس لي أي صلاحية، فما بالكم في مصلحة الوطن الذي يحترق والشعب الذي يموت ويصرخ.

وثاني هذه المعوقات:

أنني لا زلت أسمع وعوداً، "والشعب يطالب فوراً"، والأحداث تزداد، فإنا لن نستطيع العمل إلا بناءً على أفعال وليس أقوال، فالإمكانيات والاحتياجات والقوة المشتركة من كل القوى الأمنية العاملة على الأرض هي الأهمية الأولى وهي عنوان النجاح. كما

[1] وكالة غوث اللاجئين (الأونروا). [هذا الهامش هو من أصل الوثيقة].

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

أنني أذكر أنني حدثت دولتكم عن موضوع مهم جداً، وهو من أشد المعوقات (التنظيم، والإدارة، والإدارة العامة للمالية المركزية) إن لم يتخذ بهم قراراً "سريعاً"، وأن وزارة الداخلية لها استقلاليتها، فسنبقى ندور في حلقة مفرغة ويبقى الوضع على حاله، مذكراً سيادتكم أن معالي وزير المالية قد حوّل لنا أمراً مالياً بقيمة مليون ومائتي ألف شيكل، طرف السيد/ رضوان الحلو مدير عام الإدارة المالية في الأمن العام، وهذا مخالف لما اتفقنا عليه مع معالي وزير المالية، وفوجئت الآن، وأنا أعد هذا الكتاب بمراسيم رئاسية مفادها تبعية الإدارة المالية للداخلية للسيد/ رضوان الحلو وتشكيله هيئة لذلك. مرفق طيه صورة عن هذه المراسيم. وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أقولها وبصراحة، وإضافة إلى ما ذكر، فإنني لا أستطيع العمل البتة مع الأخ/ مدير عام الأمن الداخلي بهذا الشكل، وعلى هذا النحو.

لذلك أعلن أمام دولتكم الموقرة استقالتي من حكومتكم الرشيدة.

آملاً قبولها، وسأتوجه الآن إلى بيتي.

والله معكم ولن يَتِرَكم أعمالكم.

2007/4/17

أخوكم

هاني القواسمي

وزير الداخلية

وثيقة رقم 9:

بيان حركة حماس حول حقيقة من يخرق الاتفاقات المبرمة[9]

16 أيار/ مايو 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وبعد.

في هذا الوقت الحرج من تاريخ قضيتنا الفلسطينية، وفي ذكرى نكبة شعب فلسطين، ومحاولة إجهاض المشروع الوطني الذي يهدف لتحرير أرضنا وعودة لاجئينا وإقامة دولتنا الفلسطينية، نقف أمام تحديات صعبة، لذلك نود أن نعلن في هذه اللحظة التاريخية توضيحاً للحقيقة حتى لا تضيع، ووقوفاً عند مسؤولياتنا الوطنية والتاريخية نقول:

منذ اليوم الأول الذي أعقب مقتل بهاء أبو جراد وإلقاء التهمة جزافاً على حركة حماس، ونحن نؤكد أنه لا علاقة لحركة حماس بمقتل بهاء أبو جراد، ومع ذلك قامت عناصر من حركة فتح بقتل أحد المقربين من حركة حماس، وعلى الرغم من ذلك قامت حماس بالمبادرة بالاتصال بكل الأطراف، وفي مقدمتها حركة فتح لعقد لقاء عاجل لتطويق الأحداث، وتمّ هذا برعاية الوفد الأمني المصري، وتمّ التوصل إلى الاتفاق، إلا أنَّ مجموعة من حركة فتح، ومنهم مرافقو ماهر مقداد قاموا بالاعتداء على موقع للقسام، فدافع من في الموقع عن أنفسهم فأصيبت منهم مجموعة بإصابات بالغة، وقتل اثنان من مرافقي ماهر مقداد، مما أعاق تنفيذ الاتفاق الذي لم يتم الالتزام به، فلا حواجز رفعت، ولا مسلحين سُحبوا من الشوارع، ولم ينزل أحد عن الأبراج.

بادر السيد رئيس الوزراء بدعوة الحركتين لعقد اجتماع للتأكيد على الاتفاق وتنفيذه، وكنا مبادرين وحريصين على التنفيذ وطالبنا يومها بعدم انفضاض اللقاء حتى نطمئن لتنفيذ الاتفاق، وأصدرنا تعليماتنا لكلِّ الكوادر وقواعد الحركة، ولكن بعد دخول

[9] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الاتفاق بنصف ساعة تمّ اغتيال القائد القسامي إبراهيم منية على يد قوات الأمن الوطني شرق الشجاعية، مما دفع الأمور للتدهور من جديد، وكعادة بعض الناطقين لحركة فتح قامت بتبرئة الاحتلال من جريمة قتل أفراد الأمن الوطني شرق غزة بعدما أُعلن عن استهدافهم من قبل الاحتلال وتأكيد مدير الإسعاف والطوارئ د. معاوية حسنين، إلا أن الرواية عدلت عندهم وتراجعوا عنها رغم اعتراف العدو بجريمته.

بعد اجتماع الليلة الماضية الموسع بمبادرة من حركة الجهاد الإسلامي، والجبهتين، وبرعاية رئيس الوزراء، وحضور ممثل عن الرئيس "أبو مازن"، ومشاركة الوفد الأمني المصري وجميع الفصائل، وعند بدء تنفيذ الاتفاق وللأسف الشديد تمت محاولة اغتيال للأخ الدكتور غازي حمد، وأيمن طه، والأخ محمد الحرازين، ممثل الجهاد الإسلامي، والوفد الأمني المصري، أثناء توجههم إلى الشرطة للإشراف على تنفيذ الاتفاق رغم نداءاتهم والتعريف عن أنفسهم بأنهم الوفد الأمني المصري، إلا أن عناصر فتح الأمنية كانت تبحث عن د. غازي الحمد الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء بالاسم، وتمّ إطلاق مئات الرصاصات مباشرة على السيارات ولولا قدر الله، ثم السيارات مصفحة لحدثت جريمة من أكبر الجرائم. كذلك بعد الاتفاق مباشرة تمّ إطلاق النار على شاب من حماس اسمه أنس الرنتيسي، كذلك تمّ إطلاق قذائف "الآر بي جي" من بيت سمير المشهراوي تجاه مجموعة من بيوت قيادات عسكرية وسياسية لحركة حماس؛ ومنهم الدكتور زهدي أبو نعمة.

هذه بعض الحقائق التي كانت سبباً في تفجير الموقف بعد كل اتفاق، ونقول للجميع إن ما حدث كان قتل الناس على اللحية والانتماء وجرائم حرب ارتكبت مع الخطف يتم التصفية الجدية وإطلاق النار على أقدامهم، وسحب الناس من بيوتهم وقتلهم بدم بارد، كما حدث مع الشيخ ناهض النمر ابن الخمسين عاماً رحمه الله، حيث أنزلوه من بيته وقتلوه في الشارع، وإعدام ثلاثة من الصحفيين سليمان العشي ومحمد عبده وعصام الجوجو، وكذلك وضع الناس بعد خلع ملابسهم في شنطة السيارات ثم قتلهم، ومحاولة للاعتداء على الجامعة الإسلامية مرة أخرى، وفي أفظع الجرائم قاموا بالاعتداء على فتاة وخلع حجابها وإطلاق النار بين قدميها ثم الإفراج عنها بعد ساعات، كذلك إعدام جهاز الأمن الوقائي لمجموعة من

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

القسام اليوم وعرف منهم هاني قلجة، ومحمد الضاش، وحسن جحا، وعبد الفتاح أبو سمعان، ومؤمن الديري، واستمراراً لمسلسل إطلاق النار على الأقدام، ثم إطلاق النار على أقدام محمد وعلي عاشور ليصل عدد من تمّ إطلاق النار على أقدامهم إلى ما يزيد على العشرين.

أمام كل هذه المواقف وتفويت الفرصة على أصحاب المصالح والأجندة الخاصة التي تقف وراء تفجير الساحة، فلدينا المعلومات المؤكدة بالاجتماعات واللقاءات التي تمت قبل اندلاع الأحداث بيومين، تؤكّد على نية هؤلاء بتصعيد الموقف وخلط الأوراق.

أمام ذلك وحمايةً لدماء شعبنا وحرصاً منا على المصلحة الوطنية وإبراءً للذمة؛ تؤكد حماس على ما يلي: إنَّ محاولة تصوير ما يحدث في غزة على أنه اقتتال بين فتح وحماس هي مجرد تضليل للرأي العام المحلي والدولي.

ما يحدث هو تمرّد عدد من قيادات أمنية ومجموعات لتيار فتح الانقلابي ضدّ الحكومة والاتفاقات التي تمت بين الرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء الأستاذ إسماعيل هنية في الأسبوع الماضي بشأن إجراء بعض التعديلات في المؤسسة الأمنية، مما يؤكد تفهّم على إعادة صياغة المؤسسة الأمنية على أسس وطنية. إنَّ حركة حماس وضعت العديد من الأطراف مسبقاً في صورة التجييش والإعداد الذي يقوم به هذا التيار بمن فيهم القيادة المصرية والسيد الرئيس أبو مازن وحذَّرت من الوضع في الميدان ومحاولات تفجيره.

إن حركة حماس وحتى اللحظة لم تتخذ قراراً بالتصدي لهذه الاعتداءات والإعدامات الميدانية التي تتم ضدّ أبنائها وضدّ المواطنين العاديين على حدّ سواء، والتي طالت الوفد الأمني المصري وممثل الحكومة وممثلي حركة حماس والجهاد الإسلامي، لولا لطف الله، وكلّ ما قامت به دفاعاً عن النفس. نذكِّر العقلاء والوطنيين من أبناء حركة فتح بالخروج عن صمتهم، وأن يضعوا أيديهم معنا لنحمي شعبنا ومشروعنا الوطني، فأيدينا ممدودة لكل الشرفاء من أبناء شعبنا.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
الأربعاء 29 ربيع الثاني 1428هـ
لـ 2007/5/16م

وثيقة رقم 10:

نصّ المؤتمر الصحفي الذي عقدته حركة حماس حول انفجار الأوضاع في غزة[10]

22 حزيران/ يونيو 2007

نصّ المؤتمر الصحفي الذي عقدته حركة المقاومة الإسلامية – حماس في مدينة غزة يوم الجمعة 2007/6/22 بعنوان: لماذا انفجرت الأوضاع في غزة حتى تمَّ التخلص من تيار الفتنة والخونة؟ وقرأه النائب خليل الحيَّة عضو القيادة السياسية لحركة حماس في قطاع غزة.

ما قبل اتفاق مكة

أولاً: حالة التآمر على نتائج الانتخابات من اليوم الأول:

1. التَّحريض على حماس والحكومة أمام الأوربيين والأمريكان بعدم فك الحصار، بل تشديده.
2. تحريض البنوك والمؤسسات المالية بعدم التعامل مع الحكومة.
3. العصيان الوظيفي في الوزارات، حتَّى وصلنا للإضرابات المسيَّسة وخاصة في التَّعليم والصحة.
4. المسيرات المسلحة وخاصة من منتسبي الأجهزة الأمنية، والاعتداء على الوزارات والمؤسسات الخاصة والعامة، حتى تمَّ تحطيم المجلس التشريعي أكثر من مرة، وكذلك مجلس الوزراء.
5. تعطيل المجلس التشريعي، واستغلال اعتقال سلطات الاحتلال لنواب حماس لفرض بعض القرارات والقوانين التي يريدونها.

[10] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق. انظر أيضاً: موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/6/22؛ ومحسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 405.

ثانياً: حالة الحسم الاضطراري:

لمَّا فشلت كل الإجراءات في إخراج الحركة أو سقوط الحكومة كما كان القرار الأمريكي والصهيوني، بدأت مرحلة القوة والاعتداءات والتصفيات الجسدية التي طالت رموز وكوادر وعناصر الحركة للوصول للانقلاب على الحكومة وإعلان حالة الطوارئ.

1. قتل الشاب رامي الدلو والقتلة معروفون ولم يفعلوا لهم شيئاً، بل هرَّبوهم للخارج.
2. قتل العالم وأستاذ الجامعة وعضو القيادة السياسية لحركة حماس الدكتور حسين أبو عجوة، وحماية القتلة وعلاجهم وتهريبهم للضفة الغربية، في ظلّ الإغلاق الأمني الكامل على قطاع غزة.
3. جهاز الوقائي في سابقة خطيرة يجبر أحد الأشخاص على الإدلاء باعترافات كاذبة، ويقوم الوقائي بحمل الشاب لعائلة "كوارع" ليدلي أمامهم بالاعترافات الكاذبة ليُغْرُوا العائلة بقتل من اعترف عليه بالكذب، وقد فعلو ودبَّروا قتل القاضي الشيخ بسام الفرَّا أمام مكتبه، واعترافات الشاب موجودة لدينا وموثقة.
4. الأمن الوقائي قام بإعدام عائلة من عائلات "الغلبان" على حاجز له دون أن تطلق عليه رصاصة واحدة، وقد قتل في هذا الحادث القائد "ياسر الغلبان"، وزوجة أخيه وابنة أخيه من بين مَنْ كانوا في السيارة.
5. سميح المدهون الذي اعترف على جرائمه أمام الإعلام بقتل وحرق البيوت كان بؤرة قتل ودمار في المنطقة الشمالية وكم قام بالتحقيق وإطلاق النار على أقدام المجاهدين دون رادع.
6. بعدما اتفقنا على وقف كل مظاهر الاقتتال مع هذا التيار وعقدنا جلسات الحوار الوطني كنت قد جلست مع قيادات من حركة فتح وحذرتهم من محاولات لبعض شبابهم بالاعتداء وإعادة الأمر من جديد، للأسف قامت مجموعة منهم بعد ساعتين من اللقاء بوضع عبوة لجيب للقوة التنفيذية في منطقة جباليا، وقاموا بتدمير وقتل أربعة ممن كانوا فيه. وقد تمّ إلقاء القبض على القتلة، وقد اعترفت المجموعة بعد ذلك على جريمتهم وقد سلمناهم للنيابة ولكن للأسف الشديد تمّ الإفراج عنهم.

7. محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأستاذ إسماعيل هنية في معبر رفح، واستشهاد مرافقه عبد الرحمن نصار، وإصابة المستشار السياسي والأمين العام لمجلس الوزراء. وبحوزتنا الآن اعترافات مسجلة تدين متخذي القرار لهذه الجريمة، والضباط الذين رسموا خطة الاغتيال، ومن قام بإعطاء الأوامر للتنفيذ وسنقدم هذا للجنة تقصي الحقائق أو أي جهة قانونية لاحقاً.

8. منصور شلايل وقتله لمجموعة من شباب الحركة في سيارة الإذاعة، ووقت الانسحاب من أمام البيت بناء على الاتفاق بيننا وبين حركة فتح قام بقتل اثنين من كتائب القسَّام أيضاً.

9. جريمة مسجد الهداية ودور الوقائي السيء فيها، وكذلك الوثائق والتحقيقات موجودة، ومُنع الوقائي من الوصول لإسعاف الجرحى من المسجد إلى أن استشهد أربعة من بين أبناء الحركة على رأسهم القائد أبو أنس المنسي.

10. جريمة حرق الجامعة الإسلامية في غزة من قبل أمن الرئاسة ومجموعات التيار الخياني، دون أن نجد موقفاً واضحاً لا من الرئاسة ولا من قادة هذا التيار الانقلابي.

11. عائلة "بعلوشة" ومحاولة التيار المجرم إلصاق مقتلهم بشباب الحركة دون دليل، بل كنا من اليوم الأول بجانب العائلة المكلومة والمجروحة، ووقوف الحكومة ورئيس الوزراء بجانبها.

12. ليلة اتفاق مكة قاموا بقتل محمد أبو كرش أحد قادة القسام، وأمروا أحد الفاعلين من عائلة دغمش أن يتحمل الفعلة باسم العائلة لينجي التيار المجرم من التبعة، وليورط عائلته بهذه الجريمة.

بعد اتفاق مكة

1. عدنا بعد اتفاق مكة وكلنا أمل أن تنتهي الأمور ولا نرجع للوراء، ولكن للأسف الشديد ظلّ التيار نفسه على نفس السياسة. فواصل استقبال الدعم الصهيوني والأمريكي.

2. إدخال السيارات المصفحة بدون علم الحكومة ولا الجهات المختصة، تشكيل المجموعات خارج حركة فتح وخارج الأجهزة الأمنية، متابعة وملاحقة قيادات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الحركة ورموزها وعناصرها وجمع المعلومات عنها، والتصنت على كل وسائل الاتصال، وكشف أماكن تخزين وصناعة الأدوات والمعدات العسكرية لمواجهة الاحتلال، والكشف عن أماكن العبوات والأنفاق المعدة للاحتلال وأماكن تخزين السلاح، وتدريب المئات من عناصرهم على حرب الشوارع في دول متعددة، وتحديد مواعيد للمواجهة مع الحركة وهي بعد الانتهاء من امتحانات الثانوية العامة.

3. قمنا بإبلاغ رئيس السلطة محمود عباس "أبو مازن" بأفعال هؤلاء، وكذلك قيادة فتح التي كانت تجلس معنا وحذرناهم مما يخطط هؤلاء.

4. أبلغنا بعض الجهات العربية بهذا المخطط ومنهم السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية والوزير عمر سليمان رئيس المخابرات المصرية.

قبيل دعوة مصر للفصائل للحوار الأخير

1. عقد بعض رموز هذا التيار وهم معروفون بالاسم اجتماعاً مع جهات أجنبية وتسليمهم معلومات عن قيادات سياسية وعسكرية لحركة حماس. وبعد هذا الاجتماع بأيام وضعت الأسماء على قائمة المطلوب تصفيتهم من قوات الاحتلال.

2. بعد الاتفاق الذي جرى بين رئيس الوزراء إسماعيل هنية وأبو مازن على تنفيذ الخطة الأمنية التي أعدتها وزارة الداخلية في عهد الوزير هاني القواسمي، وكان الاتفاق على تغييرات في قيادات أمنية على رأسهم رشيد أبو شباك. عقد رشيد أبو شباك اجتماعاً لبعض القيادات الأمنية وذلك في مقر الأمن الوقائي، وقام يسب الدين والذات الإلهية ويقسم أنه سيقلب الطاولة على الجميع، وفي ذات الليلة قام بنشر قوات في مدينة غزة دون علم وزير الداخلية ولا الحكومة واصطدمت هذه القوات بكتائب القسام، وكادت أن تقع مجزرة وتمت السيطرة على مجموعة من سياراتهم، وتدخل رئيس الوزراء بنفسه وأعاد السيارات لجهاز الشرطة. وبعد يوم واحد تمّ قتل بهاء أبو جراد، واتهموا حماس في قتله كذباً وبهتاناً. ورغم أننا أبدينا الاستعداد لتشكيل لجنة تحقيق مشتركة، قاموا بإشعال قطاع غزة، مع العلم أن بهاء أبو جراد له خلافات ومشاكل مع كل من سميح المدهون ومنصور شلايل من قادة التيار الانقلابي في حركة فتح.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وللعلم، لقد صارحنا ماجد أبو شمالة في حضور الوفد الأمني المصري بهذه المعلومات فلم ينكرها، وعلّق على خبر رشيد أبو شباك قائلاً: إن رشيد كان غضبان.

1. قاموا بأبشع الجرائم التي عرفتها البشرية، قتلوا الناس على اللحية والانتماء وأطلقوا النار على الأقدام، وقتلوا الصحفي محمد عبدو، وسليمان العشي، وعصام الجوجو، بعدما أخذوهم وحقَّقوا معهم. قتلوا التاجر المسن ناهض النمر أمام بيته وأمام أعين أبنائه وبناته، والذين قاموا بقتله خرجوا من منتدى الرئاسة وعادوا إليه بعد فعلتهم الشنيعة، وكذلك رفعوا الحجاب عن وجه إحدى الأخوات من بنات الكتلة الإسلامية وأطلقوا النار بين قدميها.

2. حرّقوا البيوت الآمنة والمحلات التجارية.

3. كل هذه الجرائم كانت تحدث في غرف خاصة في منتدى الرئيس أبو مازن، وضعوا الحواجز واعتلوا الأبراج وضيقوا على الناس حياتهم.

4. هذه الجرائم كان يقوم بها جهاز أمن الرئاسة ومن مجموعات من الأمن الوطني على الحواجز التي كان ينصبها، وتنفيذية حركة فتح التي شكلها محمد دحلان ليحقق بها طموحاته وأهدافه ومخططاته تحت أعين أبو مازن، ولم يحرك ساكناً ولم نسمع عبارة استنكار أو شجب، لكنه للأسف نشرت صور له مع سميح المدهون الذي كان أحد رموز القتل والتعذيب في المنتدى، بل الأخطر أن سميح ومنصور شلايل تلقوا أموالاً من حرس الرئاسة والوثائق بين أيدينا.

اتفاقات أبرموها، وسرعان ما نقضوها

1. الاتفاق الأول خرقته مجموعات ماهر مقداد عندما اعتدت على موقع للقسام، وقُتِل فيه بعض حراس مقداد وجرح بعض شباب القسام في الاشتباك بينهم.

2. الاتفاق الثاني بعد ربع ساعة، قام الأمن الوطني بقتل القائد إبراهيم منية أبو أسامة. وفي أثناء تشييع جثمانه قاموا بإطلاق النار على الجنازة، وقتل القائد محمد أبو الخير ابن الخمسين عاماً.

3. الاتفاق الثالث بعد الاتفاق بساعة، وأثناء توجه وفد الفصائل من الوفد الأمني المصري لتنفيذ الاتفاق تمَّت محاولة اغتيال غازي حمد الناطق الإعلامي باسم

الحكومة، وأيمن طه الناطق الإعلامي باسم حركة حماس على يد مجموعات عرّفت نفسها أنَّها من الأمن الوقائي، وأصيب على إثرها العميد شريف إسماعيل من الوفد المصري، ولولا أن الوفد كان يستقل سيارة مصفحة لقتلوا جميعاً ثم تمّ إطلاق النار عليهم بغزارة أمام مقر الجوازات.

4. اتخذنا موقفاً من طرف واحد، وأوقفنا إطلاق النار لأنَّ كل الاتفاقات لا نجد من يلزم هذا التيار بالوقوف عن جرائمه وغيّه. وقصفت كتائب القسَّام مواقع الاحتلال بالصواريخ رداً على جرائم الاحتلال وتفويتاً على من يريدنا أن ننشغل بالقضايا الداخلية عن مقاومة الاحتلال.

5. في ليلة الوقف من جانب واحد، على الرغم أن "أبو مازن" أعلن الوقف من جانبه أيضاً، قتل من عناصر حركة حماس ثمانية على يد هؤلاء القتلة، وفي مشهد مروّع لم تنجح كل الاتصالات مع قيادتهم التي دامت ساعة ونصف من إنقاذ حياة شاب ينزف، فقد كانت مجموعات من الأمن الوطني تطلق النَّار على سيارة الإسعاف كلّما حاولت الاقتراب منه حتّى فارق الحياة.

6. بعد ذلك تمّ تطويق الأحداث نهائياً، ولما كنا نجلس لننهي كلّ جذور وذيول الأحداث، تمّ ضبط أحد عناصر أمن الرئاسة وبعد التحقيق معه اعترف بأنه مكلّف بمراقبة رئيس الوزراء إسماعيل هنية ومتابعته. واعترافاته مسجلة بالصوت والصورة، وقد أبلغنا "أبو مازن" والوفد الأمني المصري بذلك، فماذا فعل رئيس السلطة الفلسطينية! وكذلك وجدت خارطة في منتدى الرئاسة تشير إلى مداخل ومخارج بيت رئيس الوزراء وطريق خروجه ودخوله إليه.

7. قاموا بالطلب من شبابهم المغرّر بهم بأن يحصوا ويجمعوا المعلومات عن المؤسسات التابعة للحركة، أو المقرّب أصحابها من الحركة أو التي تتعاون من الحركة، ووضعوا هذه البيانات ونشروها عبر شبكة الإنترنت، وروَّجوا عنها معلومات كاذبة، مما أغرى سلطات الاحتلال باستهدافها وتدميرها كما حدث مع محلات أبو عكر للأغذية، ومحل البرعصي، وحرز الله، والخازندار للصرافة.

8. قاموا بحملة منظمة ومبرمجة ضدّ القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، وقدَّموا معلومات لجهات أمنية متعدِّدة عنها، وعن أماكن وجودها ومدى إمكانياتها، وقال

يومها، عزام الأحمد رئيس كتلة فتح النيابية؛ ليرفع الغطاء عنها: "هذه القوّة يجب سحقها وإنهاؤها من الوجود".

وبعد يوم واحد من قولته، يستبيح جيش الاحتلال عشرات المقرات للقوة التنفيذية، مما أوقع فيهم عشرات الشهداء والجرحى ودمرت المواقع بالكامل.

الانفجار الأخير

1. لقد أوضحنا للأشقاء المصريين كل الحقائق الماضية وقلنا لهم ما دام تيار دحلان الدموي—نسبة إلى محمد دحلان أحد قادة التيار الانقلابي في حركة فتح—باقياً في وسطنا، لن ينعم أحد بالأمن، والحقيقة المرَّة أنَّ غيرنا ممن التقاهم المصريون، قالوا لهم الكلام نفسه، وسألنا المصريين: هل يوجد أحد يمكنه لجم هذا التيار؟ فأفادونا بالإيجاب.
2. لقد وعدنا الأشقاء المصريين بالالتزام بتهدئة الجبهة الداخلية، وتمنينا عليهم إلزام هؤلاء فوعدوا خيراً.

ثمَّ كانت المفاجأة والمفارقة

1. قاموا بإطلاق النار على مجموعة من المجاهدين في رفح، ووقعت أحداث مؤسفة قتل فيها أحد قادة القسام في رفح، وهو الشهيد أحمد أبو حرب ومع ذلك تمّ تطويق الأحداث.
2. بعد يوم واحد من أحداث رفح نقلوا الأحداث إلى غزة فقاموا بإطلاق النار على أقدام الدكتور/ فايز البراوي، الذي كان يحضر حفل تخرّج أخيه في منتدى الرئاسة.

   وقاموا بخطف اثنين من حركة حماس في منطقة الزيتون بمدينة غزة، وخطفوا أحد مرافقي رئيس الوزراء "حسن البزم"، وعذبوه عذاباً نكراً وحلقوا حواجبه ونصف شاربه وحلقوا رأسه بإشارة (17)—نسبة إلى القوة الـ 17 التي تسمَّى بحرس الرئاسة.
3. إطلاق النار على مقر الحكومة أثناء اجتماعها، وكذلك إطلاق قذيفة "آر بي جي" على منزل رئيس الوزراء وأصابوا البيت إصابة مباشرة.

4. ثم قاموا بأبشع جريمة؛ وهي قتل العالم وإمام مسجد العباس في غزة الشيخ محمد الرفاتي، ممّا هزَّ مشاعر كل الناس ولم يستطع أحد تحمل هذا المشهد. ومع ذلك ضبط الشباب نفوسهم لأن اليوم التالي كان بداية امتحانات الثانوية العامة، وإذا بهم يدفعون أذنابهم ومن يمدونهم بالمال والسلاح من عائلة بكر فحرقوا منجرة عائلة عجور، وقتلوا المجاهد مازن عجور أحد كوادر كتائب القسام، فقامت كتائب القسام بمحاصرة عائلة بكر لينال القتلة عقابهم، وإذا بأمن الرئاسة يمدهم بالعتاد والسلاح. وفي اليوم نفسه قام هؤلاء القتلة بإلقاء الشاب حسام أبو قينص من البرج من على الطابق الثاني عشر.. واسألوا عائلته. ومع ذلك يكذبون ويتهمون حماس أنها هي التي ألقت الناس من فوق الأبراج، كما قامت مجموعاتهم بمهاجمة قناة الأقصى الفضائية، بعدد من الجيبات والأسلحة الثقيلة، فاتسعت الأحداث وتدهور الموقف، وبالذات لما أعلن سميح المدهون عبر إذاعة الحرية المحلية في قطاع غزة، أنَّه قتل وحرق أكثر من عشرين بيتاً، وقتل العشرات، وسيفعل ويقتل كلّ من هو حمساوي، وسيذبحهم كالخراف.. وتواصلت حملة التَّطهير العرقي لأبناء وقيادات حركة حماس من منطقة تل الإسلام (أي: تل الهول) فحرقت عشرات البيوت والمؤسسات، وسمعنا صرخات النساء الحرائر يستغثن من هَوْل ما يتعرَّضن له في بيوتهن وأماكنهن في هذه المنطقة التِّي كان يسيطر عليها التيار الخياني.

5. كانت هذه الأعمال الشرارة والوقود الذي وضع على النيران فتمَّت مهاجمة رأس الأفعى ومعقلهم الذي تُدبر فيه المكائد، ووجدت فيه المقبرة الجماعية لثمانية من شبابنا لم يتم التعرف على أغلبهم بسبب تحلُّل الجثث.

6. سقط الأمن الوقائي في يد كتائب القسام، وبعده سلّمت بقية المواقع مباشرة، ففرّ من في مركز المخابرات (ما يسمَّى بالسفينة)، بعدها انهارت المواقع الأمنية أمام كتائب القسام، وخرج من فيها، ودخل الناس هذه المواقع قبل وصول القسام إليها، كما حدث في منتدى الرئاسة.

7. وبعد الأحداث بيوم، تمّ السيطرة على كل المواقع، وتمّ تأمينها وحراستها، وهي الآن تحت الحراسة، ولا يمسها أحد بسوء.

8. أما الشرطة التي لم تدخل في الأحداث، فلم يمسها أحد بسوء، وتمّ الاتفاق مع قادتها لتقوم بمهماتها، ولكن للأسف الشديد صدرت الأوامر لها من "أبو مازن" على لسان كمال الشيخ، الذي عيَّنه رئيس الوزراء مديراً عاماً للشرطة الفلسطينية، بالانسحاب من المواقع، حتى إنَّهم تركوا قاعات امتحانات الثانوية دون حراسة، وهم في وسط الامتحانات يوم السبت، ولكن تمّ ترتيب الأمور يوم الأحد بواسطة القوة التنفيذية، ومن أصرَّ على البقاء من الشرطة؛ الذين نوجِّه لهم كل التقدير والاحترام.

وقعت أخطاء عمدنا إلى تصحيحها في الحال

لقد حدثت حوادث لا نقبلها وندينها مثل كسر الجندي المجهول، أو جلوس بعض الشباب على كرسي الرئيس، أو الاعتداء على بعض البيوت، ولكن:

1. هذه الحوادث إما حدثت من عوام الناس الذين اندفعوا لهذه الأماكن، ولم يستطع أحد في أول يومين أن يضبط الأمور.

2. أو حدثت بسلوك فردي من بعض أنصار الحركة ومنتسبيها، ولكن هذا لا نقرِّه ونرفضه وندينه. ولكن نستغرب من تسليط الضوء عليها، وننسى الجرائم التي حدثت، فما الموقف من رمي حسام أبو قينص من فوق البرج وهو الحالة الوحيدة التي حدثت؟ وما هو الموقف من قتل الناس داخل منتدى الرئيس والتحقيق معهم؟ وما هو الموقف من استباحة كل ما هو حمساوي في الضفة الغربية؟ وما هو الموقف من حرق بيت عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال، والاعتداء على بيوت وأبناء وبنات النواب المختطفين أيضاً؟ وقبل كل هذه الجرائم ما هو موقف الجميع وفي مقدمتهم "أبو مازن" من حرق الجامعة الإسلامية في غزة وقتل العلماء؟ أم أنَّ هؤلاء دمهم وأموالهم وبيوتهم مستباحة، ولا حرمة لهم!!

الأجهزة الأمنية وقياداتها لم تكن أجهزة وطنية

لقد بنيت الأجهزة الأمنية لا لخدمة الوطن، بل لتكون قاعدة أمنية لكل مخابرات العالم، فقامت بالدور السيء من التنسيق الأمني مع الاحتلال وملاحقة المجاهدين والمتاجرة بالمعلومات الأمنية لصالح جهات خارجية وهذا تفصيل هذه الجرائم:

1. محاربة ومطاردة ومتابعة ورصد رجال المقاومة.

2. البحث الحثيث عن مكان الجندي الصهيوني الأسير "جلعاد شليط".

3. التَّنصُّت على كل الناس خارج القانون؛ قيادات سياسية وأمنية وفصائل وتجاراً ورجال أعمال رجالاً ونساءً، حتى لم تسلم منهم ومن تنصتهم البعثات الدبلوماسية العربية وغيرها بما فيها المصرية. حتى ياسر عرفات أبو عمار—رحمه الله—كانوا يتنصتون عليه.

4. إسقاط الناس في حبائلهم بعد استدراجهم جنسياً وأخلاقياً، ثم مساومتهم لينفِّذوا لهم ما يريدون. وقد أسقطوا وزراء ومدراء وسياسيين.

5. التنسيق الأمني أو قُل الخيانة الوطنية، وكان المشرف المباشر على ذلك محمد دحلان ورشيد أبو شباك، وهذا باعتراف قيادات هذا التيَّار الخِياني، وقد أدانت السلطة انحرافاتهم وجرائمهم بعد تحقيق اللجنة التي شكِّلت لهذا الموضوع.

6. لقد تحولت قيادات الوقائي من فقراء عالة إلى أصحاب رؤوس أموال وإقطاعيين، واسألوا رأس الفتنة محمد دحلان من أين له المليارات في الداخل والخارج، ومن أبراج وفلل وعقارات وشركات وغيرها يديرها أزلامه لحسابه، ممَّا هو مسجّل باسمه أو بأسماء أخرى معروفة لدينا.

7. الأمن الوقائي هو من شكَّل فرق الموت التي ذاق الناس منها الويلات وابتزوا الناس وقتلوهم وبثوا الرعب في صفوفهم. منذ مجزرة فلسطين مروراً بمجزرة الجامعة وجباليا وغزة...إلخ.

8. العمل لصالح المخابرات الأمريكية والصهيونية ودول أجنبية؛ حيث قاموا بتسليم معلومات تضر بالأمن القومي العربي والإقليمي والإسلامي، ولاحقوا قيادات سياسية وعلماء وقيادات للفصائل، وأبلغوا عن معلومات خطيرة، بل وعملوا ضدّ دول لحساب دول أخرى تحت ما يسمى بالعلاقات الخارجية داخل الأجهزة الأمنية وخاصة في الأمن الوقائي والمخابرات.

9. الأمن الوقائي وراء معظم حالات الخطف، خاصة للأجانب.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

10. الأمن الوقائي استطاع أن يسيطر على قيادة الأجهزة الأمنية والمؤسسات والوزارات ليكون الوطن تحت تصرفه. لذلك بثَّ كوادره وقياداته لتكون متنفِّذة في القطاع العام.

11. تهريب المخدرات إلى الضفة الغربية بعدما يتم السيطرة عليها وضبطها من تجار المخدرات في غزة، واستخدام الدولارات المزوَّرة؛ حيث ضبطت كميات منها في مقرات الأجهزة الأمنية.

حركة المقاومة الإسلامية – حماس

الجمعة، 22 حزيران/ يونيو 2007م

07 جمادى الثانية 1428هـ

بيـــان

بناء على مبادرة صاحب الفخامة عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جرت مقابلة بين مبعوثي قادة فتح وحماس في دكار حيث تم التعهد على اجراء حوار أخوي يرمي إلى إخضاء الخلافات و الصلح بين الأسرة الفلسطينية.

وبصفته الراعي لعملية الحوار في دكار بين وفدي حماس وفتح، يهنيء فخامة الرئيس عبد الله واد بحفاوة الرئيس/ محمود عباس والسيد/ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس على الثقة التي أظهروها [أظهروها] بإرسال مفوضين للعمل على التقدم في عملية الصلح.

بعد الحوار المباشر والأخوي شكر المبعوثين الفلسطينيين المجهودات القائمة لإعادة الحوار بينهم وجو الثقة والاحترام المتبادل الذي أتاح لهم المقابلة حول مصالح أساسية للشعب الفلسطيني.

سيعيد المسهل الاتصال بقادة الحركتين بشأن اللقات [اللقاءات] المقبلة.

صدر في دكار، تاريخ 2008/6/7م

السيد/ عماد خالد العالمي [العلمي] — ممثل حماس

السيد/ حكمت هاشم زيد — ممثل فتح

للراعي/ د. شيخ تيجان جاديو

وثيقة رقم 11:

بيان مبادرة الرئيس السنغالي[11]

7 حزيران/ يونيو 2008

بيـــان

بناء على مبادرة صاحب الفخامة عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جرت مقابلة بين مبعوثي قادة فتح وحماس في دكار حيث تمّ التعهد على إجراء حوار أخوي يرمي إلى إخضاء الخلافات والصلح بين الأسرة الفلسطينية.

وبصفته الراعي لعملية الحوار في دكار بين وفدي حماس وفتح، يهنئ فخامة الرئيس عبد الله واد بحفاوة الرئيس/ محمود عباس والسيد/ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس على الثقة التي أظهروها [أظهروها] بإرسال مفوضين للعمل على التقدم في عملية الصلح.

بعد الحوار المباشر والأخوي شكر المبعوثين الفلسطينيين المجهودات القائمة لإعادة الحوار بينهم وجو الثقة والاحترام المتبادل الذي أتاح لهم المقابلة حول مصالح أساسية للشعب الفلسطيني.

سيعيد المسهل الاتصال بقادة الحركتين بشأن اللقات [اللقاءات] المقبلة.

صدر في دكار، تاريخ 2008/6/7م

السيد/ عماد خالد العالمي [العلمي] — ممثل حماس

السيد/ حكمت هاشم زيد — ممثل فتح

للراعي/ د. شيخ تيجان جاديو

[11] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق. وانظر أيضاً: صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2008/6/13؛ ومحسن محمد صالح ووائل أحمد سعد وعبد الحميد الكيالي، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 386.

وثيقة رقم 12:

مشروع اتفاق القاهرة 2009[12]

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق القاهرة 2009

بمشاركة مصرية فاعلة وبرعاية من السيد الرئيس محمد حسني مبارك، عقد مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة خلال الفترة من ..... إلى ..... بمشاركة قيادات وأعضاء ووفود الفصائل والتنظيمات والشخصيات الفلسطينية، والذين أكدوا حرصهم على إنهاء الانقسام الفلسطيني وإنجاز المصالحة الوطنية، والعمل على ترتيب البيت الفلسطيني؛ بما يكفل تحقيق الوحدة الوطنية والوقوف صفاً واحداً في مواجهة كل التحديات والتهديدات التي تواجه شعبنا وقضيتنا وأمتنا في هذه المرحلة.

وقد اتفق المجتمعون على ما يلي:

أولاً: 1- تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، وذلك وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005، ووفقاً لمقررات لجنة الحوار حول منظمة التحرير المنعقدة في القاهرة في آذار/ مارس 2009 والمبينة في الملحق رقم (1).

2- اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب اتفاق القاهرة 2005 هي إطار قيادي مؤقت مهمتها وضع الأسس والآليات لتشكيل وعمل المجلس الوطني، ومعالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار؛ وتعقد اللجنة اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

[12] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ثانياً: الشعب الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة تحرر وطني، لذا فإننا نؤكد على حق شعبنا في مقاومة الاحتلال الصهيوني، ونؤكد على شرعية المقاومة وسلاحها، وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها، وعدم الزج بسلاحها في الصراعات الداخلية.

ثالثاً: تلتزم القوى المشاركة في السلطة بما تمّ التوافق عليه بشأن الانتخابات، والأمن، والمصالحات الوطنية، وتمّ إقراره من قبل لجان الحوار المختصة بذلك، كما هو موضح في الملاحق المرفقة (ملحق رقم 2، 3، 4).

رابعاً: توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار؛ من أجل استعادة الثقة بين الفرقاء، وإشاعة الأجواء والمناخات الإيجابية، التي تضمن تطبيق هذا الاتفاق (ملحق رقم 5).

خامساً: تتكفل الجامعة العربية وكذلك الدول العربية التي يحضر ممثلوها توقيع هذا الاتفاق، وعلى رأسها الشقيقة مصر، بالعمل على إنهاء الحصار المفروض على شعبنا في قطاع غزة، وفتح معبر رفح فور توقيع هذا الاتفاق.

سادساً: تتكفل الدول العربية والأجنبية التي تشارك في الإشراف على انتخابات المجلس الوطني ورئاسة السلطة والحكومة، بالقبول بنتائج الانتخابات التي تعتمدها الهيئة المشرفة، ومطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بها.

سابعاً: تشكل لجنة لتنفيذ هذا الاتفاق وتتكون من 16 عضواً من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين وفق نسبة يتفق عليها، وتكون مرجعية هذه اللجنة لجنة القيادة المؤقتة الخاصة بتطوير منظمة التحرير.

ثامناً: يعتبر هذا الاتفاق رزمة واحدة، والملاحق المرفقة به جزء لا يتجزأ منه.

تمّ التوقيع على هذا الاتفاق في العاصمة المصرية، القاهرة، في اليوم (....) من قبل قيادات الفصائل والتنظيمات والفعاليات الفلسطينية المشاركة في المؤتمر، وبحضور أمين عام الجامعة العربية ووزراء خارجية (....) دولة عربية.

الموقعون

وثيقة رقم 13:

اجتماع وفدي حركة حماس وفتح لإنهاء الانقسام[13]

24 أيلول/ سبتمبر 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان مشترك

في ضوء اللقاء الذي تمّ في مكة المكرمة بين الوزير عمر سليمان والأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في أواخر شهر رمضان، والاتصالات التي أجراها السيد الوزير عمر سليمان مع الأخ الرئيس أبو مازن، عُقد مساء اليوم الجمعة 24 أيلول (سبتمبر) 2010 في دمشق اجتماع بين وفدَي حركة فتح وحماس. وقد جرى اللقاء في أجواء أخوية وودية ورغبة صادقة من الطرفين لإنهاء الانقسام، حيث تمّ الاتفاق على مسار وخطوات التحرك نحو المصالحة، وتمّ استعراض نقاط الخلاف التي وردت في ورقة المصالحة التي أعدتها مصر في ضوء الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والحوارات الثنائية بين حركتي فتح وحماس، حيث تمّ الاتفاق والتفاهم على الكثير من تلك النقاط، كما تمّ الاتفاق على عقد لقاء قريب للتفاهم على بقية النقاط والوصول إلى صيغة نهائية لهذه التفاهمات الفلسطينية مع كافة الفصائل والقوى الفلسطينية، يتم بعدها التوجه إلى القاهرة للتوقيع على ورقة المصالحة، واعتبار هذه التفاهمات ملزمة وجزءاً لا يتجزأ من عملية تنفيذ ورقة المصالحة وإنهاء حالة الانقسام.

دمشق، الجمعة 24 أيلول (سبتمبر) 2010

[13] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وثيقة رقم 14:

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني 2011[14]

4 أيار/ مايو 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني

القاهرة 2011

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاءً لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن أجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ويقيناً بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات.

وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عُقد في القاهرة ابتداءً من 2009/2/26 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدّرة، وما تلى ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافية والمصارحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وإرادة سياسية، ورغبة حقيقية في إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أضفى سلبياته على كافة أرجاء الوطن الفلسطيني.

وتأكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وحددت كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية

[14] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق.

لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على أن يتم الانطلاق منها إلى آفاق التنفيذ لتنصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع يداً بيدٍ لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثّمن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، وللجهد الدؤوب الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقي.

وقد اتفق المجتمعون على أن هذه الاتفاقية تتطلب أن تتحول النوايا الحسنة إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون أمام شعبهم في الوطن والشتات، أن يقوموا بتنفيذ كل ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاحها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني في إطار من المسئولية والالتزام.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته

والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد (طبقاً للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها، وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق؛ حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2005، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً، ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني "4" سنوات بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجرى انتخابات المجلس الوطني؛ وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة مارس 2005) لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه إليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة 2005) باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ هذا الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسئوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة، تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة 2005 باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي:-

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

ثانياً: الانتخابات

تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الإثنين الموافق 2010/6/28 ويلتزم الجميع بذلك.

تجرى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجرى الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط.

تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي:-

- 75% (قوائم).
- 25% (دوائر).
- نسبة الحسم 2%.
- الوطن ستة عشر دائرة انتخابية (إحدى عشر دائرة في الضفة الغربية، وخمس دوائر في قطاع غزة).

تجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جوّ من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة والقطاع.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيل وإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.
- توفير الضمانات اللازمة لإجراء وإنجاح الانتخابات في مواعيدها.
- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار؛ لضمان إجراء الانتخابات دورياً بنزاهة وجدية وشفافية في مواعيدها.

آلية الرقابة على الانتخابات:

- التأكيد على ما ورد في المادة (113) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتخابات.
- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية والعربية والدولية.
- في حالة إنشاء نظام إلكتروني يتم توفير آليات الرقابة الإلكترونية على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتبر في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات:

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الإجراءات لتشكيله (مجلس القضاء الأعلى)، بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات:

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات، بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن

مبادئ عامة

مقدمة

إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها، وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.
- مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية، وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.
- تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية.
- جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.
- كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.
- كافة المقيمين على أراضي السلطة، من مواطنين وأجانب هم أصحاب حقّ في توفير الأمن والأمان، دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين.
- أي معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة؛ تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.
- تحريم الاعتقال السياسي.
- احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.
- العلاقة الخارجية للشئون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.
- إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل، وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضمان لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية

- التأكيد على ما نصّ عليه قانون الخدمة لقوى الأمن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون (من المواد من 90–94).
- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة الأمنية.
- الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظم عمل هذه الأجهزة، وعدم التداخل في الاختصاصات.
- تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة.
- يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز.
- تناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له.
- التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطنين، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء – النيابة العامة – مؤسسات المجتمع المدني – الوزارات المختلفة)، وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان.
- تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمسائلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسئولة المخولة ووفق القانون والنظام.
- تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية، وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.
- المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة.
- تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، مع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.
- ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي؛ نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.
- تستجيب المعايير الموضوعة لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السيادية.
- تتناسب الموازنة المقررة مع حجم المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية، وتخضع جميع أوجه الصرف لمبدأ الرقابة والشفافية.
- الالتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب

- تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.
- يتم إعادة وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- التأكيد على حقّ الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب – إحالة للتقاعد – نقل إلى وظائف مدنية – ...).
- تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة، بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.
- يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.

الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005، لتكون على النحو التالي:-

- قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.
- قوى الأمن الداخلي (الشرطة – الدفاع المدني – الأمن الوقائي).
- المخابرات العامة.

(وأي قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن القوى الثلاثة).

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

مهام الأجهزة الأمنية

الأمن الوطني

التعريف

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شئونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مهام قوات الأمن الوطني

- حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.
- تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص، فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.
- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.
- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.
- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

قوات الأمن الداخلي

التعريف

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

مهام قوى الأمن الداخلي

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.
- حماية أمن المواطن وحقوقه وحرياته والمؤسسات العامة والخاصة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

- تنفيذ واحترام القانون.
- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.
- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.
- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.
- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

الشرطة

مهام جهاز الشرطة

- المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأغراض والأموال والآداب العامة.
- منع الجرائم، والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.
- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الأمن الداخلي/ الأمن الوقائي

مهام جهاز الأمن الداخلي/ الأمن الوقائي

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.
- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.
- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.
- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني

مهام جهاز الدفاع المدني: (قانون الدفاع المدني الفلسطيني)

الأمن والحماية

التوافق على المهام التالية له:-

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.
- توفير الحماية للوفود الأجنبية.
- تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.
- متابعة أمن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.
- حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.
- توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.
- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.
- وضع خطط الطوارئ لتنقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

المخابرات العامة

تعريف المخابرات العامة

المخابرات العامة هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدّ مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني

في مجالات التجسس والتآمر والتخريب، أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.

- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي من مجالات الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

عقيدة قوى الأمن

- تنطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نصّ عليه القانون الأساسي (المادة 84) مع إضافة جملة "وحماية حقوقه المشروعة".

مرجعية قوى الأمن

- تكون مرجعية قوى الأمن وفقاً لما تمّ الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

مجلس الأمن القومي

- يُرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية

- تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.
- يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقدم للجنة.
- استقبال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوماً بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

رابعاً: المصالحة الوطنية

الاتفاق على الأهداف التالية:

- نشر ثقافة التسامح، والمحبة، والمصالحة، والشراكة السياسية، والعيش المشترك.
- حلّ جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية، والقانونية.
- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.
- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.

- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاح مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يموّل عربياً.
- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.
- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة

- الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.
- عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطال كل قطاعات المجتمع (مدارس، جامعات، تجمعات شعبية)، وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من أجل تحقيق هذا الهدف.
- إشراك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين، ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام.
- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.
- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.
- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.
- الزيارات الميدانية وإجراءات الاستقصاءات اللازمة.
- المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في مواقفها؛ لوقف عملية أخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.
- العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.
- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.
- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تتشكل لجنة المصالحة من الآتي:

- رئيس اللجنة (بالتوافق).
- نائب الرئيس.
- أمين السر.
- أمين الصندوق.
- الأعضاء.

تشكيل وحدات استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

- وحدة التعبئة والإعلام.
- وحدة الشكاوى والمظالم.
- وحدة العلاقات العامة.
- وحدة حصر الأضرار.
- وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظامي – القضاء الشرعي – القضاء العشائري).

اعتبار أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسئولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسئولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي، يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسئوليته، دون تحميل المسئولية للأفراد، وتجري معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حقّ ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى والمظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آلية لجنات المصالحة

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية :-

- تجتمع اللجنة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلة المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليه.
- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشرع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.
- الإعلان عبر كافة الوسائل الإعلامية عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها، آلية عملها وتنفيذها.
- وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ، بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والأضرار وسبل علاجها.

مثياق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية

تمّ الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق "أ").

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

خامساً: اللجنة المشتركة

لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني

تشكيل اللجنة

تتشكل اللجنة من (16 عضواً) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين، تسمي كل من فتح وحماس (8 أعضاء) ويصدر السيد/ الرئيس "محمود عباس" مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

مرجعية اللجنة

الرئيس الفلسطيني/ محمود عباس "أبو مازن" هو مرجعية اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الإطار القانوني للجنة

تكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

مهام اللجنة

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن؛ من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك الآتي:-

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص معتمدة في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، انسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني، وخاصة معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أغلقت أو صودرت لما كانت عليه قبل 2007/6/14 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة لذلك.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل 2007/6/14.

معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات الأهلية إلا بقرار قضائي.

معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام

إن معاجلة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد 2007/6/14)؛ بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقلال القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحلّ الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام، ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات صلة [الصلة].

تشكيل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وخبراء قانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضايا المذكورة بعاليه واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة—في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلها— التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقاً للأسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الأساسي المعدل للعام 2005، وبالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة المقرة قبل 2007/6/14.
- تحقيق العدالة والإنصاف دون التمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.
- التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة، وعلى أساس الكفاءة والموائمة بين الموظف والوظيفة التي يرشّح لشغلها.
- مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقرة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تشكيل لجنة قانونية مختصة بصلاحيات تتشكل من مجموعة قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، تفصل في المظالم والشكاوى والتظلمات التي يرفعها الأفراد والمؤسسات والهيئات للاعتراض على أي قرارات صدرت بحقهم، دون الإجحاف بحق الأفراد والمؤسسات والهيئات في اللجوء إلى القضاء حسب القانون.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوّب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 2007/6/14 إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغيبين على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب وإلغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية القانونية المشكّلة وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادساً: المعتقلون

في إطار التوافق على ضرورة حلّ مشكلة المعتقلين من كل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية، فقد تمّ الاتفاق على حلّ هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها، بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني.
- يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.
- في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج عنهم، ورفع تقارير بالموقف لقيادتي فتح وحماس.
- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

التوقيع

بعد اطلاعنا على اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني القاهرة 2011 لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، فإننا نوافق على ما جاء بهذه الاتفاقية، ونتعهد بتنفيذها على أكمل وجه، لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"
التوقيع: عزام الأحمد

حركة الجهاد الإسلامي
التوقيع: رمضان شلّح

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
التوقيع: تيسير خالد

حزب الشعب
التوقيع: بسّام الصالحي

الجبهة العربية الفلسطينية
التوقيع: جميل شحادة

جبهة التحرير الفلسطينية
التوقيع: واصل أبو يوسف

طلائع حرب التحرير "الصاعقة"
التوقيع: [الاسم غير واضح]

حركة المقاومة الإسلامية "حماس"
التوقيع: موسى أبو مرزوق

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
التوقيع: ماهر الطاهر

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين / القيادة العامة
التوقيع: أحمد جبريل

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
التوقيع: أحمد مجدلاني

جبهة التحرير العربية
التوقيع: ركاد محمود سالم

الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"
التوقيع: زهيرة كمال

التاريخ: 2011/5/4

ملحق

ميثاق الشرف

للمصالحة الوطنية الفلسطينية

جسد الشعب الفلسطيني عبر تاريخه الطويل شخصيته الوطنية؛ من خلال ما قدمه من قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين دفاعاً عن أرضه وقضيته ومقدساته، فشعبنا الذي استحق كل تقدير يعيش الآن ظروفاً بالغة الصعوبة.

وتقديراً منا لتلك الظروف، وإيماناً بضرورة وجود جبهة داخلية متماسكة نسعى من خلالها لتحقيق أهداف شعبنا، والدفاع عن حقوقه وتحرير أرضنا واستعادة حقوقنا، ونظراً للآثار السلبية التي أوجدتها حالة الانقسام، فإننا في لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار الفلسطيني اتفقنا على العمل والالتزام ببنود ميثاق الشرف هذا.

وتأكيداً على رغبتنا في إنهاء حالة الانقسام وعلاج تداعياته، ولحماية جبهتنا الداخلية ومنعاً لتكرار الأحداث المؤسفة يتضمن ميثاق الشرف المبادئ التالية:-

- التأكيد على حرمة الاقتتال الداخلي والبعد عن الصدام المسلح مهما كانت الأسباب ومهما بلغت حدة الاختلافات.
- التأكيد على المبدأ العام الذي اصطلح الفلسطينيون عليه طوال الوقت، وهو أن الحوار يجب أن يظل الوسيلة الوحيدة للتخاطب بينهم، وحلّ الخلافات التي تنشأ بينهم.
- تحريم الاعتقال ووقف المطاردات والملاحقات على خلفية الانتماء السياسي.
- لا يجوز اعتقال أي فرد دون وجود أوامر قضائية أو إذن من النيابة.
- منع اللجوء للتعذيب في حالة الاعتقال وضرورة احترام حقوق المعتقل وعدم إهانته.
- تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه وتوفير كافة الوسائل القانونية له.
- تحريم كل أشكال الاعتداء على الإرادة والممتلكات.
- رفع الغطاء التنظيمي والعائلي والعشائري على كل فرد يتجاوز القانون والأعراف.
- احترام استقلالية القضاء وقراراته وعدم التدخل فيه وإبعاده عن أي تجاذبات سياسية وحزبية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

- ضرورة احترام القوانين المعمول بها، والتأكيد على أن الجميع متساوون أمام القانون.
- صَون الحريات العامة والخاصة للأفراد والجماعات.
- التأكيد على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.
- التأكيد على منع أي شكل من أشكال التحريض الإعلامي والمجتمعي.
- التأكيد على الشراكة السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.
- حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة والتصدي للاحتلال والعدوان.
- الحفاظ على المقاومة وسلاحها في مواجهة المحتل، وعدم الزجّ به في الصراعات العائلية والعشائرية والفصائلية.
- ضمان حقّ العمل للجميع على أساس الكفاءة والمهنية.
- رفض سياسة الفصل والإقصاء الوظيفي وقطع الرواتب بسبب الانتماء السياسي.

إننا إذ نقدم هذه الوثيقة هدية لشعبنا فإننا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق شعبنا وقياداته للحفاظ على وحدته والدفاع عن حقوقه.

التحية لشهدائنا الأبرار

الحرية لأسرانا الأبطال

الشفاء العاجل لجرحانا

لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة

عن مؤتمر الحوار الفلسطيني

القاهرة/ 2009

محضر تفاهمات المصالحة الوطنية حول منظمة التحرير الفلسطينية والانتخابات والأمن والحكومة[15]

27 نيسان/ أبريل 2011

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي فتح وحماس بالقاهرة يوم 2011/4/27، لبحث القضايا الخاصة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وعلى رأسها الملاحظات الخاصة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2009.

اتفق الطرفان على أن تكون التفاهمات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال المباحثات ملزمة للطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

تتمثل التفاهمات التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في الآتي:

1- الانتخابات

أ- لجنة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، على أن ترفع للرئيس الفلسطيني ليصدر مرسوماً بتشكيل هذه اللجنة.

ب- محكمة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على ترشيح ما لا يزيد عن (12) من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات، على أن ترفع إلى الرئيس الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية.

ج- توقيت الانتخابات:

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.

[15] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/29؛ وانظر: محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص 214.

2- منظمة التحرير الفلسطينية

اتفقت حركتا فتح وحماس على أن تكون مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3- الأمن

التأكيد على أن تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بشأنها وتتكون من ضباط مهنيين تكون بالتوافق.

4- الحكومة

أ- تشكيل الحكومة:

اتفقت حركتا فتح وحماس على تشكيل الحكومة الفلسطينية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق.

ب- مهام الحكومة:

1- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.

2- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية الناتجة عن حالة الانقسام.

3- متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار.

4- متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني.

5- معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام.

6- توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

7- تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

5- المجلس التشريعي

اتفق الطرفان على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني حسب القانون الأساسي.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وثيقة رقم 15:

اجتماعات وفدي حركتي فتح وحماس بالقاهرة
لبحث آليات تنفيذ اتفاق الوفاق الوطني[16]

16–17 أيار/ مايو 2011

1– عقد وفدا حركتي "فتح" و"حماس" اجتماعات بالقاهرة برعاية مصرية على مدار يومي 16، 2011/5/17 لبحث آليات تنفيذ اتفاق الوفاق الوطني الذي وقعته الفصائل الفلسطينية بالقاهرة يوم 2001/5/4.

2– ناقش الطرفان مجموعة من القضايا (تشكيل الحكومة الجديدة – تحديد موعد انعقاد اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية – المعتقلون ومعالجة آثار الانقسام – تفعيل المجلس التشريعي) ، حيث تمّ التوافق على ما يلي:–

أولاً: تشكيل الحكومة الجديدة

أ– تقليص الأسماء المطروحة من الجانبين لتسمية شخص رئيس الوزراء بحيث يقوم كل طرف باختيار مرشحين اثنين فقط أحدهما من الشخصيات المرشحة من قبل الطرف الآخر، على أن يعرض كل طرف على قيادته تلك الأسماء المرشحة.

ب– تحديد الحقائب الوزارية لتكون (19) حقيبة وزارية "بصفة مبدئية" على أن يقوم كل طرف بطرح مرشحيه لتولي تلك الحقائب، والاتفاق بصورة نهائية على التشكيل الوزاري بعد إجراء مناقشات مع قيادات الحركتين وباقي الفصائل الفلسطينية.

ثانياً: لجنة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية

أ– اتفق الطرفان على عقد الاجتماع الأول للجنة في القاهرة وذلك بعد أسبوع من إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

[16] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ب- تتم الدعوة للمشاركة في هذا الاجتماع وفقاً لما ورد في إعلان القاهرة في 2005/3/17، على أن يتضمن جدول الأعمال الاتفاق على أسماء الشخصيات المستقلة المرشحة للانضمام للجنة، وكذا بحث مواقف باقي الفصائل الفلسطينية غير الموقّعة على إعلان القاهرة 2005 بشأن مسألة انضمامهم لعضويتها.

ثالثاً: المعتقلون

أ- اتفق الطرفات على قيام كل منهما بتقديم كشف يتضمن أسماء العناصر المعتقلة لدى الطرف الآخر، وقد تبادل الطرفان أسماء هؤلاء المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- استمرار الإفراج عن المعتقلين من كِلا الطرفين لدى الطرف الآخر وفقاً لما ورد باتفاق المصالحة، على أن يفسر كل طرف أسباب عدم الإفراج عن أي من العناصر التي يتقرر استمرار اعتقالها، والاتفاق حول هذا الموضوع بإشراف ومتابعة مصرية.

ج- تشكيل لجنتين ميدانيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمتابعة إجراءات بناء الثقة بين الحركتين بما في ذلك موضوع المعتقلين.

د- وقف كافة الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة سواء الخاصة بالاستدعاءات أو منع السفر مع التأكيد على حقّ كل مواطن فلسطيني في أن يحصل على جواز سفر بدون عوائق.

رابعاً: تفعيل المجلس التشريعي

- أكد الطرفان على تفعيل المجلس التشريعي وفقاً للقانون الأساسي، على أن يعلن الرئيس الفلسطيني أمام الحكومة الجديدة أثناء أدائها اليمين الدستوري أنه سيدعو المجلس التشريعي الفلسطيني ليمنح ثقته للحكومة، خلال أسبوعين، التي ستبدأ ممارسة مهامها على الفور، ويتم انعقاد المجلس التشريعي خلال شهر من تاريخ بدء أعمال الحكومة.

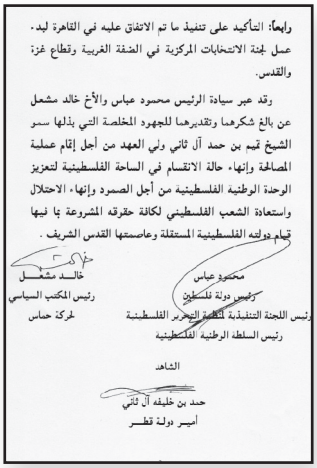

رابعاً: التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وقد عبر سيادة الرئيس محمود عباس والأخ خالد مشعل عن بالغ شكرهما وتقديرهما للجهود المخلصة التي بذلها سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد من أجل إتمام عملية المصالحة وإنهاء حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من أجل الصمود وإنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه المشروعة بما فيها قيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

خالد مشعل
رئيس المكتب السياسي
لحركة حماس

الشاهد
حمد بن خليفه آل ثاني
أمير دولة قطر

وثيقة رقم 16:

إعلان الدوحة 2012[17]

6 شباط/ فبراير 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتأسيساً على اتفاق المصالحة الذي تمّ في القاهرة برعاية جمهورية مصر العربية الشقيقة، بين سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والأخ خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عقد اجتماع بينهما في الدوحة بتاريخ 2012/2/5، حيث جرى استعراض الخطوات التي تمت حتى الآن لتنفيذ آليات اتفاق المصالحة والعقبات التي اعترضت تنفيذه، وأكدا على ضرورة تذليلها.

وبروح من المسؤولية والصراحة والشفافية والإصرار على التطبيق الأمين والدقيق لاتفاق المصالحة بكافة بنوده.

فقد تمّ الاتفاق على ما يلي:-

أولاً: التأكيد على الاستمرار بخطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما تمّ الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 2012/2/18 في القاهرة.

[17] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق. وانظر أيضاً: محسن محمد صالح (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، ط 2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 464.

ثانياً: تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة (خلال فترة زمنية).

ثالثاً: التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تمّ تشكيلها وهي لجنة الحريات العامة المكلفة بمعالجة ملفات المعتقلين والمؤسسات وحرية السفر وعودة الكوادر إلى قطاع غزة وجوازات السفر وحرية العمل ولجنة المصالحة المجتمعية.

وفي هذا السياق أبلغ الرئيس محمود عباس المجتمعين بأنه تمّ إطلاق سراح 64 معتقلاً في إطار الاتفاق بإطلاق سراح جميع المعتقلين.

رابعاً: التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وقد عبَّر سيادة الرئيس محمود عباس والأخ خالد مشعل عن بالغ شكرهما وتقديرهما للجهود المخلصة التي بذلها سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد من أجل إتمام عملية المصالحة وإنهاء حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من أجل الصمود وإنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه المشروعة بما فيها قيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

محمود عباس	خالد مشعل
رئيس دولة فلسطين	رئيس المكتب السياسي
رئيس اللجنة التنفيذية	لحركة حماس
لمنظمة التحرير الفلسطينية	
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية	

الشاهد

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

وثيقة رقم 17:

اتفاق حركتي فتح وحماس بشأن القضايا العالقة

في وثيقة الوفاق الوطني[18]

20 أيار/ مايو 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

1- عُقد يوم 20-5-2012 برعاية مصرية لقاء بين حركتي فتح وحماس شارك فيه عن حركة فتح كل من "عزام الاحمد" و"صخر بسيسو"، وعن حركة حماس كل من "موسى أبو مرزوق" و"محمد نصر".

2- اتفق المشاركون في اللقاء على ما يلي:

أ- تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة اعتباراً من يوم 2012/5/27.

ب- يلتقي وفدي حركتي فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم 2012/5/27 فور بدء لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة.

ج- تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بلقاء يعقد بين الرئيس محمود عباس "أبو مازن" ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

د- تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخابات المجلس الوطني عملها اعتباراً من 2012/5/27 حتى تتمكن من إنجاز أعمالها وبما يهيئ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.

هـ- يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الانتخابات المركزية.

---

[18] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق. وانظر أيضاً: نص الاتفاق الرسمي بين حركة فتح وحركة حماس بتاريخ 20 أيار 2012 بشأن القضايا العالقة في وثيقة الوفاق الوطني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8715

و- تُحدَد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن 6 أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الانتخابات – البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.

ز- في حالة عدم إجراء الانتخابات في الموعد المتوافق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

ح- التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى حكومة التوافق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون.

3- يُعد ما ورد في هذا الاتفاق رزمة واحدة وتُعد التوقيتات الواردة به مُلزِمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لالتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.

التوقيع: ممثل حركة فتح

عزام الأحمد

2012/5/20

التوقيع: ممثل حركة حماس

د. موسى أبو مرزوق

2012/5/20

التوقيع:

الراعي المصري

2012/5/20

وثيقة رقم 18:

اجتماع حركتي فتح وحماس بالقاهرة[19]

14 أيار/ مايو 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

1- عقدت حركتا فتح وحماس اجتماعاً بالقاهرة يوم 2013/5/14 تمّ خلاله استعراض كافة قضايا المصالحة الوطنية الفلسطينية العالقة وسبل تذليل العقبات التي تواجه إنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث اتفق الطرفان على أن تكون اجتماعاتهما في حالة انعقاد دائم اعتباراً من تاريخه وحتى تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني الجديدة وتحديد موعد الانتخابات وفقاً للجدول الزمني التالي:-

أ- التنسيق مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لدعوة لجنة إعداد قانون انتخابات المجلس الوطني للانعقاد خلال أسبوع من تاريخه لمناقشة النقاط العالقة في القانون وتقديم الصيغة النهائية بعد التوافق عليها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإقرارها خلال أسبوع.

ب- إصدار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرسوماً بتشكل لجنة انتخابات المجلس الوطني بالخارج بالاتفاق مع كافة الفصائل خلال أسبوع من إقرار اللجنة التنفيذية لقانون الانتخابات على أن تباشر هذه اللجنة عملها فور تشكيلها.

ج- تشكيل محكمة انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بنفس آلية تشكيل محكمة انتخابات المجلس التشريعي، على أن يُصدر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرسوماً بذلك.

د- اتفاق الطرفين على التشاور لتشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية برئاسة الرئيس/ أبو مازن بعد شهر من تاريخه وفقاً لاتفاق القاهرة وإعلان الدوحة على أن يتم الانتهاء من تشكيلها خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخه.

[19] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

هـ- قيام الرئيس/ أبو مازن بعد ثلاثة أشهر من تاريخه بإصدار مرسوم تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية ومرسوم لتحديد موعد إجراء الانتخابات.

و- قيام الرئيس/ أبو مازن بدعوة المجلس التشريعي الفلسطيني للانعقاد بعد أسبوعين من أداء الحكومة الفلسطينية الجديدة القسم أمام الرئيس، وذلك وفق ما سبق وأن تمّ الاتفاق عليه.

2- كما اتفق المشاركون على استمرار العمل لتوفير التمويل والدعم اللازم لعمل لجنة المصالحة المجتمعية.

3- وفيما يتعلق بالحريات العامة بالضفة الغربية وقطاع غزة اتفق الطرفان على قيام مصر بدعوة لجنتي الحريات العامة في الضفة والقطاع خلال "15" يوم لمناقشة أوضاع الحريات العامة وإعداد تقرير لعرضه على أول اجتماع قادم للطرفين، وذلك في إطار تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات.

عزام الأحمد	موسى أبو مرزوق
التوقيع ( )	التوقيع ( )
حركة فتح	حركة حماس

القاهرة في 2013/5/14

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وثيقة رقم 19:

نص اتفاق الشاطئ[20]

23 نيسان/ أبريل 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾

بيان صادر عن لقاء وفد م.ت.ف وحركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية

(اتفاق الشاطئ)

في الوقت الذي تتعاظم فيه الهجمة على القضية الفلسطينية على كافة المستويات، وفي الوقت الذي تزداد فيه الاعتداءات على المسجد الأقصى أولى القبلتين ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتتكاثف فيه عمليات تهويد مدينة القدس المحتلة، وتصفية هويتها العربية، وتدنيس مقدساتنا الإسلامية والمسيحية، ويتغول فيه الاستيطان على أراضي الضفة الغربية الصامدة، ويتنكر فيه الاحتلال لكل الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية فيكثف جيشه اعتداءاته ويتجاوز كل الحدود، ويزايد قادته على شعبنا وقياداته بالانقسام البغيض، ويعربد مستوطنوه على البشر والشجر والحجر، ويتعرض أسرانا وأسيراتنا في سجون الاحتلال إلى أبشع صفوف التنكيل.

وفي الوقت الذي يشتد فيه الحصار الخانق على قطاعنا الشامخ، وتتفاقم المشكلات الإنسانية على أهلنا الصابرين فيه.

---

[20] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق. وانظر أيضاً: محسن محمد صالح (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، ط 2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 466.

وفي الوقت الذي تستمر فيه معاناة شعبنا في الوطن والشتات، فإن المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة الوحدة الوطنية وتمتينها، ووضع الضوابط التي تكفل ثباتها واستمرارها وتعاظمها تصبح واجباً وطنياً.

وحيث استعرض الإخوة الأوضاع السياسية التي تمر بها قضيتنا الوطنية وحالة الانسداد السياسي بسبب السياسة والتعنت الإسرائيلي. وقد استحضر الجميع المسؤولية الوطنية في العمل المشترك وضرورة تعزيز الشراكة في السياسة والقرار حتى يتسنى لشعبنا مواصلة مسيرته نحو الحرية والعودة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ومن هذه المنطلقات الوطنية والدينية والقومية السامية فقد تداعى وفد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية حماس للقاء على أرض غزة الصمود للاتفاق على وضع الجداول الزمنية لإنهاء الانقسام وتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية، وقد تمّ عقد اجتماعين، على مدار اليومين، بين الوفدين سادتهما روح التفاهم والحرص والتوافق وتغليب مصلحة الوطن حيث تمّ الاتفاق على ما يلي:-

أولاً:

التأكيد على الالتزام بكل ما تمّ الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة والتفاهمات الملحقة وإعلان الدوحة، واعتبارها المرجعية عند التنفيذ.

ثانياً: الحكومة:

يبدأ الرئيس مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني بالتوافق من تاريخه وإعلانها خلال الفترة القانونية المحددة (خمسة أسابيع) استناداً إلى اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، وقيامها بالتزاماتها كافة.

ثالثاً: الانتخابات:

التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، ويخول الرئيس بتحديد موعد الانتخابات بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية على أن يتم إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل، وتتم مناقشة ذلك في لجنة تفعيل منظمة التحرير في اجتماعها القادم، وإنجاز مقتضيات إجراء الانتخابات المذكورة.

رابعاً: منظمة التحرير:

تمّ الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية لممارسة مهامها المنصوص عليها في الاتفاقات في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، والتأكيد على دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.

خامساً: لجنة المصالحة المجتمعية:

الاستئناف الفوري لعمل لجنة المصالحة المجتمعية ولجانها الفرعية استناداً إلى ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة.

سادساً: لجنة الحريات:

التأكيد على تطبيق ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة في ملف الحريات العامة، ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع لاستئناف عملها فوراً وتنفيذ قراراتها.

سابعاً: المجلس التشريعي:

التأكيد على تطبيق ما تمّ الاتفاق عليه بتفعيل المجلس التشريعي والقيام بمهامه.

وفي الختام يؤكد الوفدان على تثمين وتقدير الدور المصري في رعاية اتفاق المصالحة ويؤكدان على مواصلة هذا الدور وعلى الدعم العربي الشامل لتطبيق اتفاق المصالحة.

وفد منظمة التحرير الفلسطينية	وفد حركة حماس
عزام الأحمد	إسماعيل هنية
بسام الصالحي	موسى أبو مرزوق
مصطفي البرغوثي	عماد العلمي
منيب المصري	محمود الزهار
جميل شحادة	خليل الحية
	نزار عوض الله

غزة – فلسطين 2014/4/23م

وثيقة رقم 20:

نص اتفاق الدوحة الثاني[21]

26 آذار/ مارس 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

استناداً إلى الاتفاقيات والتفاهمات الموقعة بين الفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام، فقد تمّ الاتفاق على الآليات التالية من أجل تنفيذ هذه الاتفاقيات والتفاهمات:

1. تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتحمل مسئولياتها المدنية والأمنية، وتمارس صلاحياتها كاملة في كافة مناطق السلطة الوطنية، في إطار وحدة النظام السياسي الفلسطيني، وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، وتنفيذ كافة بنود وثيقة الوفاق الوطني 2011/5/4م لإنهاء الانقسام بكل صوره، وإعادة توحيد المؤسسات كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهيئة الأوضاع لإجراء الانتخابات العامة الشاملة، وإعادة الإعمار، وفكّ الحصار، ومعالجة آثار الحصار بكافة صوره وأشكاله، سواءً في قضايا المعابر، وإعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية وفق ما جاء في اتفاق القاهرة، وحلّ قضية الموظفين وفق الآلية التي وردت في اتفاق القاهرة 2011م، وتفاهمات القاهرة بتاريخ 2014/9/25م، على أن تشكل حكومة الوحدة الوطنية اللجنة القانونية والإدارية بالتشاور مع حركتَي فتح وحماس، بما يؤدي إلى دمج جميع الموظفين في الهيكل الوظيفي للسلطة الوطنية، وأن يصرف لهم جزء من مخصصاتهم خلال فترة عمل اللجنة القانونية والإدارية (يتم التفاهم النهائي فيما يتعلق بموضوع الموظفين عند لقاء الأخوين أبو مازن وأبو الوليد).

[21] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق.

2. يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد مشاورات وتفاهم الرئيس مع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية، وتقسم اليمين أمام الرئيس بعد إصداره المرسوم بتشكيلها، وذلك وفق الأنظمة والأعراف المعمول بها.

3. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، ويقوم الرئيس بتحديد موعد الانتخابات بالتشاور مع جميع القوى والفعاليات الوطنية، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإنجاز مقتضيات ومتطلبات إجراء الانتخابات العامة، والتحضيرات اللازمة، وإنجاز القضايا العالقة الخاصة بذلك، بما فيها إنجاز الأنظمة والقوانين ذات الصلة بها.

4. التأكيد على تطبيق ما تمّ الاتفاق عليه من أجل تفعيل المجلس التشريعي، والقيام بمهامه كاملة وفق القانون، على أن يقوم الرئيس بإصدار المرسوم الخاص بدعوة المجلس التشريعي لعقد دورته التي تبدأ بعد ستة أسابيع من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتقوم الكتل والقوائم البرلمانية بالتحضير لانعقاد الدورة خلال الفترة التي تسبق انعقاده.

5. عقد اجتماع لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف لممارسة مهامها المنصوص عليها في اتفاق القاهرة 2011م في موعد أقصاه خمسة أسابيع من تاريخ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والتأكيد على تواصل اجتماعاتها من أجل تنفيذ المهام الموكلة لها.

6. تبدأ حكومة الوحدة الوطنية فور تشكيلها وممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها العمل على معالجة آثار الانقسام، بما في ذلك قضايا المصالحة المجتمعية، والحريات العامة، والتعاون مع لجنة الحريات العامة، ولجنة المصالحة المجتمعية ولجانها الفرعية في هذا المجال، لتنفيذ مهامها وفق اتفاق المصالحة الصادر بتاريخ 2011/5/4.

- أساس التشاور الوارد في الورقة هو التفاهم والتوافق بين حركتي فتح وحماس.

الدوحة

2016/3/26م

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وثيقة رقم 21:

بيان صادر عن اجتماعات القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية في موسكو[22]

15–17 كانون الثاني/ يناير 2017

بدعوة روسية كريمة، عقد في موسكو، بين يومي 15 و17 كانون الثاني 2017، لقاء ضم ممثلين عن قوى وفصائل وشخصيات فلسطينية، وذلك بحضور مسؤولين من معهد الاستشراق ووزارة الخارجية الروسية، حيث تركز البحث على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية كمطلب ضروري لتحقيق أهداف نضال الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمان حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم وممتلكاتهم وفق القرار 194.

وقد التقى ممثلو القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية مع معالي وزير الخارجية الروسية السيد سيرغي لافروف، حيث تمّ استعراض آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، خاصة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ممارسات عدوانية من قبل الكيان الإسرائيلي، من خلال الاستيطان الذي يمزق جسد الضفة الغربية، ومحاولات تهويد القدس، وتدمير إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتنكّر حكومة الاحتلال الإسرائيلي لكافة القرارات الصادرة عن الشرعية الدولية، والتي تعطي للشعب الفلسطيني الحق في الاستقلال، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم وديارهم وممتلكاتهم وفق القرار 194. وكذلك عرض الوفد الفلسطيني تعاظم قاعدة التضامن العالمي والمجتمع الدولي مع الشعب الفلسطيني، وتأييده للحقوق الوطنية الثابتة، ورفض الاستيطان خاصة القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن رقم 2334 الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويطالب بوقفه.

[22] وثيقة محفوظة لدى د. موسى أبو مرزوق.

كما نقل الوفد الفلسطيني لمعالي وزير الخارجية الروسية السيد سيرغي لافروف الجهود المبذولة من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، خاصة نتائج اجتماعات اللجنة التحضيرية التي عقدت في بيروت مؤخراً، والتي أصدرت موقفاً موحداً يجسد الإرادة لدى كافة القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية بالعمل على إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتحضير لعقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي يضم كلّ مكونات الشعب الفلسطيني.

كما عبر الوفد عن الشكر والتقدير لموقف القيادة الروسية الداعم لنضال الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية في المحافل الدولية، وطَلَبَ من القيادة الروسية بذل الجهود مع الإدارة الأمريكية الجديدة لثنيها عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

وأكد الوفد الفلسطيني على الدعم الكامل لنضالات الأسرى الفلسطينيين، والعمل من أجل نيلهم لحريتهم، ومواصلة العمل من أجل فكّ الحصار عن قطاع غزة، والإسراع بوتيرة إعمارها.

وثيقة رقم 22:

اتفاق حركتي فتح وحماس لإنهاء الانقسام الفلسطيني بالقاهرة[23]

10 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

انطلاقاً من أهمية ترسيخ مبدأ الشراكة الوطنية وتغليب المصلحة العامة لتحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني في إنهاء الانقسام وتعزيز الجبهة الداخلية وتحقيق الوحدة الوطنية من أجل إنجاز المشروع الوطني، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، والالتزام الكامل بالقانون الأساسي للمحافظة على النظام السياسي الواحد الديمقراطي التعددي والتداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخابات وحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل واحترام سيادة الدول، والترحيب بكافة المساعدات للشعب الفلسطيني من أجل إعادة الإعمار والتنمية من خلال الحكومة الفلسطينية.

عقدت حركتا فتح وحماس سلسلة اجتماعات على مدار يومي 10، 11 أكتوبر 2017 برعاية مصرية في القاهرة، لبحث الموضوعات المتعلقة بملف المصالحة الوطنية، وقد اتفقت الحركتان على الآتي:

1- الانتهاء من إجراءات تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها بشكل كامل والقيام بمسؤولياتها في إدارة القطاع كما الضفة الغربية وفق النظام والقانون بحد أقصى 2017/12/1.

2- سرعة إنجاز اللجنة القانونية/ الإدارية المشكلة من قبل حكومة الوفاق الوطني لإيجاد حل لموضوع موظفي القطاع، قبل الأول من شهر فبراير 2018 كحد أقصى، مع مشاركة خبراء ومتخصصين ومطلعين من قطاع غزة للجنة المذكورة أعلاه في عملها، وتقوم الحكومة على استمرار استلام الموظفين لرواتبهم التي تدفع

[23] صورة عن الوثيقة الأصلية من د. موسى أبو مرزوق. وانظر أيضاً: المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/10/13.

لهم حالياً خلال عمل اللجنة اعتباراً من راتب شهر نوفمبر 2017، فور تمكين الحكومة من القيام بصلاحياتها الإدارية والمالية بما في ذلك التحصيل والجباية.

3- الانتهاء من إجراءات استلام حكومة "الوفاق الوطني" لكافة معابر قطاع غزة، بما في ذلك تمكين أطقم السلطة الفلسطينية من إدارة تلك المعابر بشكل كامل، وذلك بحد أقصى يوم 2017/11/1.

4- توجه قيادات الأجهزة الأمنية الرسمية العاملة في دولة فلسطين إلى قطاع غزة لبحث سبل وآليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية مع ذوي الاختصاص.

5- عقد اجتماع بالقاهرة خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2017 لتقييم ما تم إنجازه في القضايا التي تم الاتفاق عليها كافة.

6- عقد اجتماع يوم 2017/11/14، لكافة الفصائل الفلسطينية الموقعة بالقاهرة على اتفاقية "الوفاق الوطني الفلسطيني" في 2011/5/4، وذلك لبحث جميع بنود المصالحة الواردة في الاتفاق المذكور.

حركة فتح	حركة حماس
عزام الأحمد	صالح العاروري

Dr. Musa Abu Marzuq: In Depth
A Reading in Activism and Political Thought

هذا الكتاب

للمذكرات قيمة علمية كبيرة في الدراسات التاريخية والسياسية، وهي عادة ما تغطي جوانب مهمة لا تغطيها المصادر والمراجع المعتادة. فهي تسلط الضوء على خلفيات المواقف السياسية والقرارات، وتوفر معلومات مهمة لفهم بيئة الحدث، وتكشف طبائع الأشخاص، وتأثير العلاقات الإنسانية في حركة التاريخ، وتُفسر الكثير من المواقف الرسمية، وما يحدث خلف الكواليس. وهو ما يُعبِّر عنه هذا الكتاب بشكل تام.

يتضمن هذا الكتاب مشوار حياة د. موسى أبو مرزوق، أول رئيس للمكتب السياسي لحركة حماس، وأحد أبرز مؤسسيها وقياديها، من حيث الرؤية والمواقف السياسية، والمسيرة النضالية الوطنية بتشعباتها الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية خلال الفترة 1997-2017.

وتُشكِّل هذه المذكرات إضافة نوعية ليس فقط لتجربة حركة حماس، التي جمعت بين صلابة المحافظة على الثوابت ومرونة العلاقات السياسية، وانفتاحها على القوى المختلفة، وفكرها الإسلامي الوسطي المعتدل، وإنما لتاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، لما تتضمنه المذكرات من تفصيلات حول الأوضاع الداخلية الفلسطينية، والصراع مع العدو الصهيوني، والعلاقات والمواقف العربية والإسلامية والدولية.

هذا الكتاب يعرض الجزء الثاني من مذكرات د. أبو مرزوق، والتي كان جزؤها الأول بعنوان "ذكرياتُ اللجوءِ والغُربةِ وسنواتُ النضالِ 1951-1997".

ISBN 978-9953-572-97-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net